



PROVISIONAL
A/39/PV.62
21 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوساكا (زامبيا)
ش: السيد أد جويي (توغو)
نائب الرئيس)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [٢٨] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع القرار
(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في افغانستان واثارها على السلم والامن الدوليين

(أ) تقرير الامين العام (A/39/513-S/16754)

(ب) مشروع القرار (A/39/L.11)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/39/649)

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بكل اسف نناقش

مرة ثانية هذا العام بندا ، يعني ، بصيافته الحالية ، تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضوهي ، جمهورية افغانستان الديمقراطية . ان ادراج هذا البند بصيغته الحالية في جدول اعمالنا يتناقض مع نصوص الميثاق ، ولذلك فاننا نعترض عليه .

اما وقد قلت ذلك ، فاني اود ان اضم صوت وفد هنغاريا الى اصوات الاخرين الذين ارادوا ان يضعوا الامور في نصابها : ليست الحالة في افغانستان هي التي ينبغي ان تكون بحق مسألة تثير قلقنا ، بل هو التدخل الاجنبي المستمر ، وهو تدخل ليس سافرا فحسب ، بل كثيرا ما يعلن عنه بصورة مكثفة ، ويوجه من مصادر عديدة ضد الحكومة الشرعية في افغانستان . ان هذا التدخل يخلق توترا في المنطقة ، وهذا هو ما يجدر بنا ان نصب اهتمامنا عليه .

يدرك كل مراقب موضوعي انه منذ ثورة ١٩٧٨ اتخذت خطوات كبيرة لم يسبق لها مثيل للتخلص من التخلف الذي ورثته افغانستان منذ القدم . وكان اول تدبير اتخذته الثورة هو ادخال اصلاح زراعي ديمقراطي تستفيد منه جماهير الفلاحين بدلا من حفنة من الاقطاعيين ؛ واعتمد الى جانب الاصلاح الزراعي قانون اصلاح ديمقراطي لتوزيع المياه . وتحققت نتائج ملموسة في مكافحة الأمية والقضاء عليها . فنتيجة لحملة نشطة ضد الأمية تعلم القراءة والكتابة ما يزيد على مليون شخص في السنوات الخمس

الماضية . كما توسعت خدمات التعليم والصحة ، وتبذل جهود ناجحة لزيادة الرفاهية العامة للسكان . وينضم الناس من جميع مشارب الحياة الى الجبهة الوطنية لأرض الاباء ، ويسهمون بنشاط في بناء مجتمع جديد .

ويعلمنا التاريخ ان انتصار الجديد على القديم لا يتأتى دون نضال ؛ ولا بد من التغلب على قوى الرجعية والتخلف . وفي حالة افغانستان ، فان قوى الرجعية هذه والقوى المضادة للثورة تتلقى دعما نشطا من الخارج وتتلقى هذه القوى تدريبتها ومعداتنا من خارج افغانستان ، وترسل الى ذلك البلد لتدمير الحياة السلمية ، ونسف الجسور وخطوط الشبكة الكهربائية ، وارتكاب جرائم عنيفة وقتل وارهاب السكان . ان بإمكانهم ، وهم يقومون بذلك فعلا ، ان يحدثوا اذى وضرا ماديا وخسائر في اثنى شيء : في الارواح البشرية ؛ الا انهم لن يستطيعوا اعادة عقارب الساعة الى الوراء . ولا بد من وقف هذا العنف وهذا الارهاب اللذين يجرى دعمهما والتحريض عليهما من الخارج . وهذا هو اولى واهم شرط لحل مشكلة افغانستان ؛ وهذه هي المشكلة التي ينبغي لنا ان نهتم بها . ويمكن حل هذه المشكلة ، ويجب ان نتوصل اليه ، في البحث عن تسوية عادلة ودائمة للعلاقات بين افغانستان ، من جهة ، وبعض جيرانها من جهة اخرى . لقد اعربت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية مرارا وتكرارا انها تحبذ اجراء مفاوضات تستهدف تطبيع العلاقات فيما بين بلدان المنطقة ، وقد مت مقترحات محددة من اجل هذه الغاية . فبالمفاوضات وحدها ، يمكن التوصل الى تسوية سلمية تنهي التدخل الاجنبي ضد افغانستان ، وتعيد اليها الحالة الطبيعية . ان افضل واكفأ طريقة للتوصل الى اتفاق عقد مفاوضات مباشرة . ولسوء الحظ ، فان المبادرات التي استهدفت تحقيق هذه الغاية لم تنجح حتى الآن .

وفي غياب المفاوضات المباشرة ، فان مواصلة الامين العام للأمم المتحدة بذل جهوده للتوصل الى حل سلمي ، يمثل الالية النشطة الوحيدة للمفاوضات . ولذلك ، فاننا نقدر تقديرا كبيرا جهود الامين العام ، ونحثه على متابعة هذه المفاوضات

وتعزيزها . ومع اننا قلقون ازاء الخطى البطيئة التي تسير بها هذه المفاوضات ، فهناك بعض العناصر الايجابية . والمهم هو ان يتوفر استعداد صادق لدى جميع الاطراف المعنية للتوصل الى حل سياسي . ومن المشجع انه اثناء المشاورات التي اجراها الممثل الشخصي للامين العام في اسلام اباد وفي كابول في نيسان /ابريل من هذا العام ، تم الاتفاق بشأن مجموعة من النقاط ، كما تم الاتفاق بشأن عدد ممن الخطوات المحددة لاعطاء العملية الدبلوماسية زخما جديدا . وبصورة عامة ، اثبتت المناقشات التي اجريت حتى الآن انها مفيدة . وبفضل مرونة النهج الذي اتبعته حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بصورة اساسية تم احراز بعض التقدم . ونأمل ان تتخذ الاطراف المعنية الاخرى مواقف مماثلة ، لدفع عجلة العملية الدبلوماسية الساعية الى التوصل الى حل سلمي ، وان يتسنى التوصل الى تسوية شاملة . ان هذه التسوية لن تنهي التدخل الاجنبي ضد افغانستان فحسب ، بل ستساعد ايضا على استعادة السلم والاستقرار الى المنطقة .

لقد قلنا ، مرارا وتكرارا في مناسبات سابقة ، ان الحلول التفاوضية العادلة والدائمة ، للصراعات لا يمكن التوصل اليها الا على اساس احترام كل طرف لمصالح الطرف الاخر ، واحترام سيادة البلدان ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . ولسوء الحظ ، فان مشروع القرار A/39/L.11 ، لم يستوف هذه الشروط . لقد اخطأ الهدف ، وهو يكرر نفس العناصر غير المقبولة التي وردت في قرار العام الماضي ، وسيعيق عملية التفاوض بدلا من ان يساعدها . ولهذه الاسباب فان وفد بلدي لا يستطيع ان يؤيد مشروع القرار وسيصوت ضده .

وفي الختام ، اود ان اعرب عن الامل في ان يدرك شركاء افغانستان فسي المفاوضات انه لا يمكنهم تأمين مصالحهم الا على اساس الاحترام المتبادل لمصالح الطرف الاخر ، وفي ان يسعوا الى التوصل الى حلول لا من خلال ممارسة الدعايات العقيمة ، ولكن على مائدة المفاوضات . وبدلا من زعزعة استقرار المنطقة ، فان اتخاذ موقف مسؤول كهذا سيسهم في احلال السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : تتناول الجمعية

العامّة للمرة السادسة الحالة في أفغانستان . ونظرا لان القوات الاجنبية المعتدية ترفض الانسحاب ، وان القرارات ذات الصلة المعتمدة في دورات الجمعية العامة السابقة ظلت بغير تنفيذ حتى اليوم ، وان المسألة الافغانية ما زالت بعيدة عن التسوية ، بات من الضروري ان تنظر الجمعية العامة في دورتها الحالية هذه المسألة مرة اخرى .

نشأت المسألة الافغانية عن الغزو الاجنبي المسلح الذي تعرضت له افغانستان منذ خمسة اعوام . ولم يشكل هذا العمل من اعمال العدوان المسلح انتهاكا لسيادة واستقلال بلد فير منحاز فحسب ولم يبطأ بالاقدام ميثاق الامم المتحدة والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية فقط بل وقلق ايضا بغرة ساخنة من بغور الحرب في جنوب آسيا تهدد السلم والامن في المنطقة الاسيوية .

وقد جلب الاحتلال العسكري الاجنبي شقاء ما بعده شقاء على شعب افغانستان . ففي السنوات الخمس الماضية قتل مئات الالاف من الافغان في مذابح وحشية واضطر ما يربو على اربعة ملايين نسمة الى الفرار لبلدان اخرى كلاجئين يهيمنون على وجوههم في فمار محنة شديدة . وقد دمرت الطائرات والدبابات الاجنبية عددا لا يحصى من القرى والبساتين والمزارع والمرافق المدنية مما ألحق خسائر فادحة باقتصاد افغانستان الوطني .

بيد ان الشعب الافغاني المحب للحرية والاستقلال لم يستسلم لقوة المعتدين ، بل هب وهو مفعم بمشاعر البغضاء المريرة حيال المعتدى وقاتل ببسالة القوات المعتدية الاجنبية وتحول قتاله الى حرب مقاومة على مستوى الامة بأسرها ، ونال نضاله العادل التعاطف والتأييد من جانب البلدان والشعوب المؤيدة للعدل والمحبة للسلم .

ومنذ وقع الغزو العسكري لافغانستان ظل المجتمع الدولي يساوره قلق بالغ ازاء ذلك الغزو ، وظلت بلدان العالم ، بلدا وراء آخر ، تدين المعتدين لما يرتكبونه من اعمال اجرامية تتمثل في اقحام انفسهم في شؤون افغانستان الداخلية وفي المذابح

الوحشية التي تودى بارواح الابرياء من الشعب الافغاني . وقد اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في خمس مناسبات متلاحقة قرارات ذات صلة تطالب بانسحاب القوات الاجنبية بالكامل من افغانستان واستعادة ذلك البلد لاستقلاله وسيادته وطابعه غير المنحاز .

كما اصدرت حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي بيانات واعتمدتا قرارات تعرب عن بالغ القلق ازاء الغزو الاجنبي لافغانستان ، البلد الاسلامي غير المنحاز ، وتطالب بايجاد حل مبكر للمشكلة الافغانية . كما ان رابطة امم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الاقتصادي الاوروبي والعديد من بلدان العالم الثالث وفيها من البلدان ادانت اعمال المعتدين . ويتبين من كل ما تقدم ان دولة عظمى استطاعت في الثمانينات ان تقضي على شعبيتها تماما وتجعل من نفسها اكثر الدول عزلة نظرا لما تنتهجه من سياسة ترمي الى بسط الهيمنة عن طريق قمع الصغير وقهر الضعيف معتمدة في ذلك على حجمها وقوتها .

وقد ظلت السلطات السوفياتية طوال سنوات تعلن المرة تلو المرة انها رافضة في ايجاد حل سياسي للمسألة الافغانية وتأييد جهود السلم التي يبذلها الامين العام . بيد ان ما يستحق الانتباه هو ان تلك السلطات ، في الوقت الذي تتحدث فيه بطلاقة عن حل سياسي تزيد من ضراوة حربيها العدوانية وتوسع قواعد العسكرة وتواصل انشاء الطرق الاستراتيجية ، في محاولة لادامة احتلالها لافغانستان . واذ حشدت قوات متفوقة في الربيع والصيف الماضيين ، شنت من جديد هجمات وحشية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل على المناطق التي توجد بها القواعد الاساسية لبعض منظمات المقاومة في وادي بانجشير وفيه من الاماكن منتهكة في ذلك سياسة الارض المحروقة لخلق منطقة حرام في محاولة للاجهاز نهائيا على كل حركة المقاومة الافغانية . وفي الوقت نفسه ، قامت السلطات الافغانية بدعمها الدولة العظمى الرئيسية بقصف مناطق الحدود داخل باكستان وحشدت عددا اكبر من القوات في المناطق المتاخمة لحدود باكستان

الامر الذي يترتب عليه تصاعد خطورة الحالة في افغانستان ويشكل تهديدا خطيرا لسلم باكستان وأمنها . وقد حالت سياسات تلك الدولة العظمى الرئيسية واعمالها دون احراز اي تقدم في المحادثات فيزالمباشرة التي اجريت في جنيف لايجاد حل سياسي للمسألة الافغانية وعرقلت المحاولات الرامية الى تخفيف حدة التوتر في افغانستان .

ان افغانستان بلد مجاور وملاصق للصين . وتربط شعبي هذين البلدين صداقة وثيقة . ومنذ بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين وافغانستان في عام ١٩٥٥ ، تطورت العلاقات بينهما بشكل طبيعي على اساس المبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي . فالغزو السوفياتي المسلح لافغانستان واحتلالها لا يشكلان تهديدا خطيرا للسلم في المنطقة الاسيوية فحسب بل ويهددان امن الصين ايضا . ومن ثم فان الصين لا تستطيع الا ان ترقب عن كثب التطورات في افغانستان وتدين بقوة الاعمال العدائية التي ترتكبها الدولة العظمى الرئيسية ضد ذلك البلد .

وما برحت الحكومة الصينية ترى ان القرارات المتعلقة بالمسألة الافغانية المعتمدة في دورات الجمعية العامة الخمس الماضية ينبغي ان تنفذ على الوجه الأكمل ، وان القوات الاجنبية يجب ان تنسحب من افغانستان دون شرط ، وتستعيد افغانستان استقلالها وطابعها فير المنحاز فضلا عن كفالة حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم بأمان وكرامة . وينبغي ان تراعى في اية تسوية سياسية للمسألة الافغانية اراء الشعب الافغاني المناضل وتجسد في التسوية . وهذا هو السبيل الوحيد للتعجيل بانهاء احتلال افغانستان وتطبيع العلاقات بين البلدان المعنية والقضاء سريعا على مصدر التوتر في المنطقة .

ومن ثم ، يكرر الوفد الصيني انه ما ان تسوى المسألة الافغانية وفقا لروح قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ستكون الصين على استعداد للانضمام الى فيرها من

البلدان لتوفير ضمان دولي ضد التدخل من أي نوع كان في شؤون أفغانستان الداخلية وضد احتلال الأراضي الأفغانية أو استخدامها لانتهاك استقلال وسيادة أي بلد آخر في المنطقة .

كما أن فزوال دولة العظمى الرئيسية لأفغانستان يهدد أيضا أمن البلدان المجاورة ، فقد لاذ أربعة ملايين لاجئ أفغاني باكستان وإيران ، الأمر الذي يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا على هذين البلدين . وقد ظلت حكومة باكستان ، التزاما منها بالمبادئ الأساسية الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، تطالب طوال خمس سنوات بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وثابرت على بذل الجهود الرامية لايجاد تسوية سياسية للمسألة الأفغانية . ونحن نقدر هذا الموقف الصائب من جانب الحكومة الباكستانية ونؤيد سياساتها فيما يتعلق بالمسألة الأفغانية كما نكسب كل التقدير والاعجاب لباكستان لما تتحلى به من روح إنسانية تبتدت في تقديم مختلف المساعدات الغوثية للاجئين الأفغان .

وقد تقدمت باكستان وبعض بلدان أخرى هذا العام بمشروع قرار معنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" في محاولة أخرى لايجاد حل منصف ومعقول للمسألة الأفغانية . والوفد الصيني يؤيد تماما مشروع القرار هذا ويناشد البلدان الأخرى أن تمنحه تأييدها الكامل ، ويقترح أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار ويأمل أن ينفذ بصورة جادة .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ازمان كثيرة
 مدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة قد ألفت بثقلها على الوضع الدولي
 وهددت السلم العالمي لا عوام طويلة بل وعدة عقود .
 بيد ان هناك اجماع عام على الحاجة الى تحرك حاسم ، والبدء في عطية حل تلك
 الأزمان بنفية ضمان حق الشعوب في العيش في استقلال وحرية وسلام ، وتجنب المواجهة
 ذات الابعاد الواسعة التي لا يمكن التنبؤ بعواقبها بالنسبة للسلم والامن .
 ومن الأمور الايجابية ، ان المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لم
 يدعنا لوجود الأزمان وظلا يسعيان لأعوام طويلة للتوصل الى حلها بالوسائل السلمية وفي
 اطار من روح ميثاق الأمم المتحدة .
 ولا يمكن توجيه التطورات الدولية نحو احترام الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف
 للشعوب ، ونحو اقامة الحوار والمفاوضات وتحقيق الانفراج العالمي ، الا عن طريق حل
 الأزمان استنادا الى مقررات الامم المتحدة وتوصياتها .
 وهذا المفهوم ، فان الشروع في عطية الحل السياسي لتلك القضية المطروحة حاليا
 للبحث سيفتح الطريق أمام تعزيز الثقة المتبادلة ، ويسهم في التخفيف من حدة التوترات
 وتحسين الوضع الدولي بصفة عامة ، ومن ناحية أخرى ، فان استمرار تلك المشكلة سيؤدي
 لا محالة الى مزيد من تفاقم التوترات في العلاقات الدولية .
 وعند تقييم هذه الحالة وجميع الحالات المطالمة ، تنطلق يوغوسلافيا ، من مبدأ
 عدم جواز التدخل العسكري الاجنبي وعدم قبول فرض الارادة الاجنبية على الدول والشعوب
 ذات السيادة . ان كل بلد وكل شعب له الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفي
 اختيار طرق وأشكال تطوره الاجتماعي والسياسي بحرية .
 لقد أرسى ميثاق الامم المتحدة تلك المبادئ ، وهي تشكل شرطا اساسيا للعلاقات
 الدولية المستقرة وللتعايش السلمي والتعاون المنصف بين جميع شعوب وبلدان العالم .
 وهذه المبادئ نفسها لقيت مزيدا من التطوير في اطار سياسة عدم الانحياز وفي
 حركة البلدان غير المنحازة في سعيها من أجل نظام جديد للعلاقات السياسية والاقتصادية

الدولية ، يقوم على أساس الدفاع عن الحقوق السيادية لجميع البلدان والشعوب في السلام
وتقرير المصير والاستقلال .

ومنذ مؤتمر القمة الاول لبلدان حركة عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد قبل
ما يزيد على العقدين ، عارضت تلك البلدان بشدة أى شكل من أشكال التدخل . ان الالتزام
الصارم بتلك المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية هو وحده الذي يشكل أساس السلم والامن
في العالم والقاعدة الرئيسية للدفاع عن الحرية والاستقلال ، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة
والمتوسطة الحجم .

ويمكن ان نذكر هنا بأن بلدان عدم الانحياز بادرت باعتماد اعلان بشأن عدم جواز
التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول صاغت فيه تلك المبادئ ، كما وضعت فيه
بعض أوجه التدخل بصورة مفصلة . والاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها السادسة والثلاثين بأظبية ساحقة من الدول الأعضاء ، واضح تماما في حكمه بأنه
ليس لاي دولة أو مجموعة من الدول الحق في التدخل بأي شكل من الأشكال أو لاي سبب
أيا كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى .

ونرى ان المواقف التي تقوم على التطبيق الانتقائي والتفسير التعسفي لتلك المبادئ
الاساسية للعلاقات الدولية تشكل خطورة بالغة . ولا يمكن في رأينا أن يكون هناك أي سبب
لاستخدام القوة أو التدخل تحت زعم ما يسمى بأسباب أمنية أو بالاستناد الى أحكام ميثاق الأمم
المتحدة أو البروتوكول المتعدد الأطراف أو الاقليمية أو الثنائية .

ان موقف يوغوسلافيا بشأن الحالة في أفغانستان ينهني بصورة متماثلة على مبادئ
ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ سياسة عدم الانحياز ، وهي مبادئ تلتزم بها بلادى التزاما
دقيقا ، وتدعو دوما الى تنفيذها عالميا في العلاقات الدولية .

ومن المؤسف أنه لم يحدث أى تحرك طموح نحو الحل السياسي للحالة قيد البحث ،
وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهذا ، كما أوضحنا من قبل ، قد يؤدي الى تصعيد
التوترات في المنطقة وما حولها .

بيد أنه من المشجع أن المحادثات بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة قد استؤنفت بفضل وساطة السيد خافير بيريز دي كويبار ، الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ديبغو كوردوفيز . ونحن على ثقة بأن الجهود البناءة ، والارادة السياسية بصفة خاصة يمكن ان تفتح الطريق أمام تسوية سلمية في اطار مبادئ ميثاق الامم المتحدة وسياسة عدم الانحياز ، وأمام حل يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع بلدان المنطقة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية الحرة .

وتتضمن قرارات الجمعية العامة اطار ومبادئ الحل السياسي ، ومن بينها انسحاب القوات الاجنبية ، واحترام استقلال وسيادة افغانستان وسلامتها الإقليمية وطابعها غير المنحاز ، ووقف أي تدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وحق كل شعب في اختيار شكل حكومته ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية ، ويجاد الظروف اللازمة لحل مشكلة اللاجئين الافغان الخطيرة ، وهدو تهيم الى ديارهم .

وللامم المتحدة دور لا يبدل له في تحقيق الحل السلمي لازمة في افغانستان .

ونحن في يوفوسلافيا نؤيد هذا الدور تأييدا تاما .

السيد ظرفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف

جمهورية بلغاريا الشعبية بشأن ما يسمى بمسألة الحالة في أفغانستان معروف تماما ، وقد تم التعبير عنه في مناسبات عديدة في الامم المتحدة . وقد اعتبرنا دوما ، ولا نزال نعتبر ان الحالة في افغانستان ، وهي دولة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة أمر يخص شعب افغانستان وحكومته الشرعية وحدهما ، وان تلك الحالة لا تشكل أي تهديد للسلم والامن الدوليين .

ان نظر الامم المتحدة في هذا البند لا يعد فحسب تدخلا غير مسموح به في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، بل ان له أيضا آثار سلبية وخطيرة من الناحية السياسية على قضية السلم ، نظرا لأن هذا النوع من المناقشات يستخدم الذين حرضوا عليه وادروا به ستارا لتغطية الحرب غير المعلنة المستمرة ضد الشعب الأفغاني ، ولتبرير سياسة تصعيد التوترات في جنوب غربي آسيا وفي العالم أجمع .

وهم يفعلون ذلك لكي يعطلوا بكل السبل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي عادل لمشكلات المنطقة ولكي يصرفوا انتباه الامم المتحدة عن المسائل الاساسية الحقيقية الهامة .

ان الأزدراء الكامل للمصالح الحقيقية لشعب أفغانستان والاعمال السافرة التي ترتكبها القوى المعادية لأفغانستان وللثورة الافغانية ، هي نفسها الأسباب التي تفسر استمرار ادراج تلك المسألة في جدول أعمال الأمم المتحدة . وهذا وحده هو الذي يفسر لنا لماذا ظلت القوى التي تدعو الى احترام "استقلال وسيادة أفغانستان" عمياء عن الأهمية التاريخية لثورة الشعب الافغاني في نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

وقد استمعنا جميعا بالأمس الى البيان العميق الزاخر بالتحليلات والمعلومات ، الذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، والذي أوضح فيه الحالة في ذلك البلد وحوله . ويسر وفد جمهورية بلغاريا الشعبية أن يلاحظ التغييرات الايجابية التي حدثت في أفغانستان خلال المرحلة الجديدة من ثورة نيسان / ابريل . فمذ ست سنوات أقدم الشعب الأفغاني على اختيار حاسم ، حيث بدأ بكل ثقة في اجراء تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة في جميع مجالات حياته الاجتماعية والسياسية . ولقد فتحت ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ صفحة جديدة في تاريخ الشعب الافغاني . وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة سواء الناجمة عن تركة خلفها الماضي أو الناجمة عن التخريب الذي تقوم به الثورة المضادة ، والحرب غير المعلنة على أفغانستان ، فان جمهورية افغانستان الديمقراطية تسير ظافرة على طريق القضاء على الاقطاع والتخلف والبؤس والامية ، كما تسير نحو التعجيل بالتنمية الثقافية والتقدم الاجتماعي .

وينفذ اصلاح الزراعي ، كما تنفذ برامج اجتماعية شاملة تحت قيادة الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان ، وقد تحققت أيضا نتائج طموسة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم .

ومن الواضح أن مسار التنمية الحرة المستقلة الذي اختاره الشعب الأفغاني يعوق خطط القوى الامبريالية والرجعية الدولية . وهكذا كانت جمهورية أفغانستان الديمقراطية

منذ قيامها ضحية لعدوان امبريالي لا مبرر له ، فقد قامت القوى الامبريالية والرجعية ، ضاربة عرض الحائط بمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا بشن حرب فعلية غير معلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ولم تدخر جهدا في انكار حقوق شعب أفغانستان في تقرير مستقبله بنفسه .

واستمر اعداء ثورة أفغانستان في تدريب وتسليح العصابات المناوئة للثورة وارسالها الى داخل أفغانستان ، وقد ارتكبت تلك العصابات الاغتيالات ودمرت المدارس والمستشفيات ولم ينج من برائتها الأطفال والمدنيون . لقد خصصت ادارة الولايات المتحدة حتى الآن أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لتمويل الثورة المضادة . كما أن مراكز الولايات المتحدة للتحويل الأيديولوجي والدعاية الايديولوجية تنخرط بنشاط في شن حملة عدائية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، دبرت عن عمد لتسيم الجوفي ذلك البلد وتقيؤس الجهود البناءة التي يبذلها الشعب الأفغاني ، وهناك آخرون أيضا ساروا على ذلك المنوال ، وحدو وحدو تلك الحملة العدائية ، ورفضوا الاعتراف بالحقائق في أفغانستان ، وهو البلد الذي اختار شعبه نهد أسلوب الحياة الامبريالي النزاع الى اعاقه التقدم ، كما قرر بمقتضى حق السيادة أن يبني بلده ويعيد تعميرها .

وتظهر الحقائق بصورة مقنعة أن الارهابيين الذين تستخدمهم امبريالية الولايات المتحدة والرجعية العالمية ضد أفغانستان يرتكبون أعمال القتل الجماعي والتدمير ، وينشرون الخوف والضغط النفسي . فهل يمكن ان تقر الامم المتحدة تلك الاعمال ؟ وهل يمكن أن يطلق على أولئك الارهابيين اسم "المقاتلون من أجل الحرية" ، دون أن يندم أولئك الذين يساندونهم ويدربونهم ويسلحونهم ويهرونهم الى داخل أفغانستان لارتكاب القتل والتدمير ؟ من الواضح ان الاجابات الوحيدة على تلك الاسئلة هي لا .

ومن الواضح أيضا بما فيه الكفاية أن تلك الدول التي تعارض وتخرب عطية التنمية التي تبذلها جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتي تتعمد ان تكون عدوة للشعب الأفغاني تتحمل وحدها المسؤولية عن شن الحرب غير المعلنة على أفغانستان ، وتتحمل أيضا وحدها مسؤولية انعدام الارادة في التوصل الى تسوية سلمية ، على الرغم من الموقف الواقعي المرين والمسؤول الذي اتخذته حكومة أفغانستان الديمقراطية .

وهذه الحملة جزء لا يتجزأ من سياسة القوى الامبريالية فيما يتعلق بجنوب غربي آسيا والمنطقة المتاخمة لها . وتحاول الولايات المتحدة عن طريق زيادة خطورة التوتر في المنطقة استغلال الأحداث حول أفغانستان كذريعة لتدعيم وجودها العسكري في المنطقة وتوسيع قواعدها العسكرية الموجودة فعلا ، واقامة قواعد جديدة . ولهذا فنحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن تورط الامم المتحدة في المناقشة العقيمة التي تدور حول ما يسمى بمسألة أفغانستان لا يخدم في الواقع سوى مصالح أولئك الذين يرغبون في ادامة تفاقم الحالة في جنوب غرب آسيا لصالح مخططاتهم الامبريالية الرجعية .

ومن المحتم أن يقود التحليل الموضوعي الواقعي للحالة في جنوب غربي آسيا الى استخلاص أن جهود الامم المتحدة ينبغي أن تهدف الى تقديم الاسهام الضروري من أجل التوصل الى حل سياسي حقيقي للمشاكل المحيطة بأفغانستان . والطريق المؤدى الى ذلك الحل واضح ومفتوح . وهو يقوم على الاقتراحات التي تقدمت بها جمهورية افغانستان الديمقراطية في ايار/مايو ١٩٨٠ وفي اب/أغسطس ١٩٨١ . وتتناول خطة التسوية السياسية الواردة في تلك الاقتراحات المسائل المضمونية واطار المفاوضات المقترحة وهي خطة واقعية مرنة ، وتأخذ في اعتبارها رغبات البلدان الأخرى المعنية . وهي تهدف الى اجراء حوار بناء ومجد ، انها تسعى الى الحوار لا الى المجابهة ، تسعى الى التسوية لا الى اثاره البغضاء . ذلك هو النهج الذي سارت عليه جمهورية أفغانستان الديمقراطية بمثابرة وثبات في جهودها الرامية الى تطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة لصالح تدعيم السلام والاستقرار في جنوب غربي آسيا .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية تأييدا تاما مقترحات و جهود جمهورية افغانستان الديمقراطية . ويدعو بلدي بقوة ، كما دعا في الماضي ، الى التسوية السياسية للحالة المحيطة بأفغانستان ، والى الوقف التام غير المشروط والمشمول بضمانات ، للتدخل المسلح أو لأى شكل آخر من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وتهيئة الظروف التي تحول دون أى تدخل مماثل في المستقبل ، وتطبيع العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها . وسيوفر تحقيق تلك التسوية بما في ذلك الضمانات الدولية الشروط الضرورية لانسحاب قوة الطوارئ المحدودة للاتحاد السوفياتي .

وفي هذا الصدد ، تابعت جمهورية بلغاريا الشعبية باهتمام وأمل جهود الأمين العام وممثله الشخصي . ونحن مقتنعون تماما أن توفر حسن النية لدى جميع الأطراف المعنية من شأنه أن يؤدي الى احراز تقدم في مجال ايجاد المناخ الملائم لاجراء مفاوضات مباشرة ، وفي خلق الظروف التي تساعد على تطبيع العلاقات وتدعيم السلم والا استقرار نفسي جنوب غربي آسيا .

وقد اقامت حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية علاقات صداقة تقوم على التعاون وتبادل المصالح مع شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولقد قدمت بلادى وستواصل مخلصا تقييم تأييدها الثابت الى شعب أفغانستان في نضاله ضد قوى الامبريالية والثورة المضادة والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية . وسوف تواصل دعم جهوده لحل مشاكله الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وللتوصل الى تسوية سياسية حقيقية للحالة المحيطة بأفغانستان .

وسوف نواصل معارضتنا لجميع الجهود التي لا تأخذ في الاعتبار ارادة شعب افغانستان ومعالجه ، والتي تؤدي في الواقع الى عرقلة عملية التطبيع . وما يؤسف له ، فيما يراه وفدي ، ان المناقشة الحالية ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ينطبق عليهما هذا الوصف . ولذلك سييسوت وفدي ضد مشروع القرار المشار اليه .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة اخرى ، تناقش الجمعية العامة مسألة ما يسمى بالحالة في افغانستان . وهناك سببان على الاقل حريمان بان يجعلانا نتخلى عن مناقشتنا غير المجدية هذه . اولهما ان الوفد الذي تعنيه هذه المسألة اكثر من غيره في هذه الجمعية ، وهو وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، عارض منذ البداية معارضة قاطعة ادراج هذا البند على جدول اعمال الجمعية العامة ومناقشته ، وثانيهما ، انه يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة الذي ينص من جملة ما ينص عليه في الفقرة السابعة من المادة الثانية على انه :

" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من سميم السلطان الداخلي لدولة ما " .

وقد انضم وفدي الى ممثلي جمهورية افغانستان الديمقراطية ووفود اخرى في معارضة ادراج هذا البند في جدول اعمال الجمعية العامة ، وقد ظللنا دائما من الراى القائل بان مثل هذا العمل لا يمكن الا ان يضع المزيد من العراقيل في وجه تسوية المشكلة التي اختلقت حول ما يسمى بمسألة افغانستان .

لقد أبدت بولندا دائما اهتماما بالغا بتعزيز السلم في العالم بصفة عامة ، وتعزيز الامن الدولي ، وتشجيع التعاون المتبادل والمفيد بين الامم . لذلك شاركنا بصورة فعّالة في الجهود الدولية الجذولة للتخفيف من حدة التوترات ، والقضاء على بؤرها وعلى النزاعات حيثما تقع . وقد اعرينا عن وجهة نظرنا هذه مرارا وتكرارا في البيانات الرسمية السادرة عن حكومة بولندا ، وهو الموقف الذي أكدنا عليه دائما ، نحن وحلفاؤنا في معاهدة حلف وارسو . ان الوضع الذي اختلق حول افغانستان ، والحرب غير المعلنة على ذلك البلد ،

يعتبران من الامثلة الحية على انتهاك القواعد الأساسية المقبولة في القانون الدولي ، وقواعد السلوك في العلاقات الدولية بما يؤدي الى تقويض دعائم السلم والامن الدوليين وهو مثال آخر على التدخل الغلط في شؤون الدول الاشتراكية والتقدمية ، باستخدام كل الأسلحة السياسية والعسكرية والنفسية . ونحن ندين كافة أشكال العدوان والحرب غير المعلنة والاشكال الاخرى من التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وكذلك الأعمال التي تهدف الى عزل جمهورية افغانستان الديمقراطية عن المسرح الدولي . كما ندين استخدام افغانستان للدعاية المفرضة ، واستخدامها كذريعة من قبل الولايات المتحدة تتذرع بها في اقامة القواعد العسكرية في آسيا ، كقاعدة ديبغو غارسيا ، عملا على تعزيز وجودها البحري والعسكري في المحيط الهندي والخليج الفارسي ، وتهيئة امكانيات الانتشار السريع لقواتها .

وان كان لنا أن نحترم ميثاق الامم المتحدة ونلتزم به ، فلا يمكننا أن نسمح باستخدام الجمعية العامة لأغراض تتعارض مع الميثاق . ونظرا لأن الموضوع قيد المناقشة فلا بد ان نركز على ضرورة الوقف التام للهجمات المسلحة ، والامتناع عن تأييد المتطرفين ، والكف عن أى شكل آخر من اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وفي الوقت ذاته ، لا بد من اعتماد أحكام تقدم ضمانات تكفل عدم تكرار وقوع مثل هذا التدخل مستقبلا . وفي هذا السدد ، أود أن اذكر بأن حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية أوضحت ذلك في العديد من المناسبات . وقد جاء في بيانها الذي ألقى في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ ما يلي :

" يجب أن يكون الهدف الرئيسي والمحتوى الأساسي للتسوية السلمية هو تأمين الوقف التام المضمون للتدخل المسلح وأى تدخل آخر في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، وفي تهيئة الظروف التي تحول دون تجدد مثل هذا التدخل في المستقبل " . (A/36/457 ، المرفق ، الفقرة ١)

وقد أعلنت السلطات الافغانية والسوفياتية مرارا ان التوصل الى هذه التسوية ، بما في ذلك الضمانات الدولية ، سيوفر الظروف الملائمة لتحديد موعد انسحاب الفصائل

السوفياتية المحدودة من افغانستان ، بمقتضى اتفاق يوقع بين جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي .

وفي هذا الخصوص ، تقدر بولندا الجهود التي يبذلها الأمين العام ، والسيد ديبغو كوردوفيز ، مثله الشخصي ، لاجراء حل سياسي للمسألة ، فهي جهود تعتبر مثالا طيبا على المشاركة البناءة لمنظمتنا في التسوية السلمية للمنازعات على النحو الوارد في ميثاق الامم المتحدة .

وفي الوقت ذاته ، كان من المفيد ، وهو ما اقترحه حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في مناسبات عديدة ، اجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بينها وبين الدول المجاورة لها ، عملا على التوصل الى اتفاقات تقبلها كل الاطراف .

ولا بد أن نذكر بان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية اعربت مرارا عن استعدادها ورغبتها الصادقة في اقامة علاقات طبيعية وودية مع جيرانها كافة . وكما أعلن بالامس السفير ظريف ، وهو سفير جمهورية افغانستان الديمقراطية بقوله :

" ان منهجنا تجاه الحالة الراهنة نهج بنا الى أقصى حد ومتطلع الى المستقبل . ان ما نرغب فيه بصدق واخلص هو ان يتحقق حل سياسي تفاوضي يضع حدا نهائيا لجميع أعمال العدوان المسلح وغيرها من أشكال العدوان على بلدنا وشعبنا وثورتنا ، وان توفر لنا الضمانات السياسية الكافية بان هذه الاعمال لن تستأنف في المستقبل . " (A/39/PV.60 ، ص ٤٦)

ان ثورة نيسان /ابريل في افغانستان تحول حاسم في تاريخ ذلك البلد ، ونجاح لقواه التقدمية ، وقد كانت خيارا " حاسما " لا رجعة فيه من قبل شعب افغانستان ذاته . وبالرغم من التدخل العنيف للقوات الاجنبية التي بطبيعتها لا يمكن ان تقبل بهذه التغييرات التقدمية في افغانستان ، فان ما حقته حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية من منجزات ذكرها السفير ظريف في كلمته التي القاها امس امور لا تحتل المهاترة .

في بداية السيف الماضي ، زار وزير خارجية بلادى جمهورية افغانستان ، واتيحت له الفرصة خلال تلك الزيارة للوقوف بنفسه على التغييرات التقدمية التي تجرى في ذلك البلد

الذي لا يدخر قاذبه وشعبه وسعا في تحسين اوضاعه الاقتصادية ، ورفع المستوى المادى والثقافى والمعيشى لسكانه ، والدفاع عن ثورته الديمقراطية الوطنية ، وعمون استقلاله وسيادته ، وبناء مجتمعه يقوم على اساس من مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتقدم ، وذلك بالرغم من الحالة المعروفة والمختلفة حول افغانستان . وليس من شك في ان جمهورية افغانستان الديمقراطية كانت حرية بان تواعل السير قدما على هذا الطريق ، لولم تواجه هذه الحرب غير المعلنة ضد افغانستان الحرة وغير المنحازة والمستقلة .

نحن مقتنعون تمام الاقتناع ، على ضوء ما قلناه ، ان مشروع القرار الوارد فى الوثيقة A/39/L.11 لا يشتمل على اية احكام يمكن ان تساعد على حل ما يمسى بمسألة افغانستان . بل على العكس من ذلك ، اثبتت لنا تجارب سنين عديدة ، ان هذه القرارات تكون في حقيقة الامر ضارة . ولهذا الاسباب سميت وفدى ضد هذا المشروع* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ادجويي (توفو) .

السيد داشتسيرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مناقشة المسألة التي تسمى بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، مناقشة تستغلها الآن ، على النحو الذي هدفت اليه منذ البداية ، قوى الابرياء والرجعية ، في شن أكبر حملة شعواء معادية للاتحاد السوفياتي تري الى تشويه السياسات السوفياتية والاشتراكية ككل تشويها صارخا ، والتعمية عن الحرب غير المعلنة التي تشنها تلك القوى على افغانستان .

ولهذا السبب ، أعرب وفد منغوليا عن اعتراضه بقوة منذ البداية ، وما زال يعرب عنها على مناقشة هذه المسألة ، ولقد كان اعتقادنا دائما ، وما زلنا نعتقد أن مناقشتنا هذه المسألة الطغقة ، بالتجاهل لارادة شعب افغانستان ، تدخل سافر في الشؤون الداخلية لذلك الشعب وانكار صارخ لحقه في تقرير المصير .

وفي نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، وانطلاقا من حقه في ممارسة تقرير المصير ، أعرب الشعب الافغاني عن خياره ، فرفض النظام الاقطاعي الاستبدادي البغيض ، واختار النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يتفق تماما مع مصالحه . ولأن الشعب الافغاني يعتمد على المساعدة الشاملة والدعم الكامل من جانب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى لبناء مجتمعه الجديد الذي تبغضه دوائر الابرياء والرجعية والهيمنة - لهذا السبب بالذات ، شنت تلك القوى ، بل وصعدت حربها غير المعلنة على افغانستان . فالحقائق تظهر أنها أعدت لشن تلك الحرب وبدأتها على الفور بعد ثورة ابريل ١٩٧٨ . وحاولت اخفاء اعمالها العدوانية الموجهة ضد افغانستان باستخدام سيل من العبارات الخطابية والطنانة .

ويجب على الكثيرين أن يحذروا ذلك الاهتمام الشديد من جانب واشنطن بالثنا على أعداء الشعب الافغاني بوصفهم مقاتلين من أجل الحرية ، والطريقة التي قدمت بها واشنطن ، وما زالت ، تقدم المساعدات المالية والعسكرية الكبيرة .

وفي هذا السياق ، أود أن استشهد بما نشرت صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون في عددها الصادر في ١٢ ايلول /سبتمبر من هذا العام

(تلكم بالانكليزية) :

" طبقا لما يقوله اتحاد العمل الافغاني ، انفق من اموال وكالة المخابرات المركزية ٣٢٥ مليون دولار على هذا البرنامج منذ بدأ تنفيذه بعد التدخل السوفياتي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بوقت قصير . ويعتبر برنامج افغانستان اكبر عملية سرية من عمليات وكالة المخابرات المركزية طبقا لما يقوله احد مصادر الكونغرس " .

(واصل كلمته بالروسية) :

فهل يتلقى المقاتلون من اجل الحرية في جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين مساعدات من واشنطن مثل تلك المساعدات السخية التي تقدمها واشنطن الى اعداء شعوب افريقيا ونيكاراغوا وكموتشيا وخونتيا ؟ وهل تعترف واشنطن بحق الشعب الفلسطيني المعذب في تقرير مصيره ؟ ان الاجابة على ذلك بطبيعة الحال هي : لا . لان مصائر الشعوب ومصائر المقاتلين من اجل الحرية لم تكن على الاطلاق محل اهتمام السلطات الامريكية ولن تكون كذلك . فاذا اختار اي شعب نظاما اجتماعيا او سياسيا لا يرتبط بالولايات المتحدة او انتهج سياسة لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة ، فسوف يشعر ذلك البلد بالوطأة الكاملة ، بكل الصور والاشكال ، لمصالح واهتمامات واشنطن الخاصة ومصالح واهتمامات وكالاتها الخاصة ايضا . وشعوب افغانستان ونيكاراغوا وجمهورية كموتشيا الشعبية امثلة واضحة على ذلك ، ناهيك عما حدث في غرينادا التي اصبحت الآن مثلا تقليديا لما يمكن ان ترتكبه الولايات المتحدة في حق تلك البلدان .

لكن شعب افغانستان متمسك بمكاسب ثورته وقد عقد العزم على الدفاع عن تلك المكاسب . فقد كانت النتيجة الحتمية لثورة نيسان / ابريل ان اصبح الشعب الحاكم الحقيقي لبلاده وسيد مصيره .

فخلال تلك الفترة القصيرة التي انقضت منذ انتصار الثورة ، حقق الشعب الافغاني نجاحا ملحوظا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلاده . ومر بنجاح بمختلف مراحل مشروعات الاصلاح الديمقراطي للاراضي والمياه . وهو يتوسع الآن في أنظمة التعليم

والخدمات الصحية . وقد حقق زيادة في الانتاج الزراعي وفي حجم الانتاج الصناعي .
وبالمقارنة بالعام الماضي ، تحققت زيادة في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٦ في المائة ،
وارتفع الدخل القومي بنسبة ٥٤ في المائة . وهذا يعني ، بالتأكيد ، أن هناك انجازا
اذا ما أخذنا في الاعتبار أن أفغانستان احدى البلدان الأقل نموا في العالم .

ولقد كان من الممكن ان تتعاطم اهمية النجاحات والمنجزات التي حققها الشعب
الافغاني لولا قيام اعداء الثورة الافغانية بعرقلة تنميته السلمية وأعماله البناءة بشن حرب
غير معلنة عليه . ان أفغانستان تحتاج الى السلم والهدوء ، ولا تهدد أحدا ، كما
تتمسك بجمهورية أفغانستان بانتهاج سياسة خارجية تقوم على السلم والتعاون الودي وحسن
الجوار .

وقد أعلن وزير خارجية أفغانستان الديمقراطية ، السيد دوست ، في بيانه الذي
أدلى به في المناقشة العامة بالدورة الحالية أن :

" ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية بلد مسالم وغير منحاز ومصمم على

البقاء على هذا النحو . " (A/39/PV.12 ، صفحة ٣٦)

ولهذا السبب بالذات ، سعت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية للتوصل الى تسوية
سلمية للحالة في بلادها ، وتقدمت ، في مناسبات متكررة ، بمقترحات بناءة تربي الى هذه
الغاية .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تأييدا كاملا هذه المقترحات التي تقدمت بها
حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتعتقد أنها يمكن أن تهيئ أساسا موضوعيا لتسوية
الحالة في أفغانستان . ويرى وفد بلادى أن الارادة السياسية والنهج الجاد والعمل
والمرونة التي أبدتها أفغانستان أثناء التفاوض مع باكستان من خلال الممثل الشخصي لأمين
عام الامم المتحدة ، تشكل كلها بادرة ايجابية الى ابعاد الحدود . وتستحق جهود الامين
العام ايضا التقييم الايجابي والتأييد الكامل . وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد أن الارادة
السياسية والرغبة الصادقة في التوصل الى تسوية سلمية للحالة في أفغانستان من جانب
جميع الاطراف المعنية ، شرط ضرورى لتحقيق ذلك .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/39/11 ، يعرب وفد منغوليا عن معارضته القوية
لاعتماده ، لنفس السبب الذي أعرب عنه عند معارضته لمشاريع قرارات مماثلة في الماضي .

السيد الديب (جمهورية السودان الديمقراطية) : تنظر الجمعية العامة اليوم مجددا قضية الحالة في افغانستان ذات الأهمية البالغة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين . ولعله من المؤسف ان نرى الظروف والمعطيات التي قادت الى انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة في أعقاب التدخل الأجنبي في افغانستان ، لا تزال سائدة بكل أبعادها الدولية الخطيرة . وبالرغم من ان هذه الجمعية الموقرة بحثت تطورات الوضع في افغانستان في الأعوام الماضية ، الا ان كل الجهود والمبادرات التي بذلت لايجاد حل لهذه القضية وفقا لمقررات المنظمة الدولية لم تأت بالنتائج الايجابية اللازمة . فبالرغم من مرور كل هذه الأعوام ، لا تزال القوات الأجنبية موجودة في أراضي افغانستان ، بل زادت أعدادها الى عشرات الآلاف ، منتهكة بذلك استقلالها وسيادتها ، وتشكل في نفس الوقت خطرا وتهديدا مباشرا للأمن والاستقرار في المنطقة .

ان نظرة السودان لهذه القضية تنبع من كونها قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمبادئ التي تنظم علاقاتنا الدولية ، وتحكم أطر التعامل بين أعضاء الأسرة الدولية في ظل ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والقوانين الدولية ، خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول . لهذا ، فان استمرار أزمة افغانستان واستمرار معاناة الشعب الأفغاني تشكل مصدرا متزايدا لقلق واهتمام بلادي . لقد جاء في خطاب وزير خارجية السودان أمام هذه الجمعية الموقرة في الرابع من اكتوبر الماضي :

" ان السودان من منطلق ايمانه برفض استعمال القوة في فض الخلافات ودعوته الى حل النزاعات عن طريق الحوار والتفاوض يطالب من جديد بوجود سحب القوات الأجنبية من افغانستان وكمبوتشيا وتمكين شعبيهما من ممارسة حق تقرير مصيرهما بإرادة حرة دون تدخل أو وصاية خارجية " (A/39/PV.21 ص ٥٢)

وليس بخاف على أحد ، حجم النتائج السلبية المترتبة على استمرار التواجد الأجنبي في افغانستان ، فبالإضافة الى خطورة تواجد تلك القوات على أمن واستقرار ذلك القطر وتلك المنطقة ، والأضرار التي يمكن ان تترتب على الاستقرار والأمن الدوليين من جراء

ذلك ، فان أعدادا كبيرة من سكان أفغانستان قد شردوا من ديارهم وأراضيهم نتيجة لحالة عدم الاستقرار وأصبحوا لاجئين في الدول المجاورة . ونحن في السودان كدولة تعاني من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضيها ندرك تماما حجم الأعباء والصعوبات التي تواجه الدول المجاورة لأفغانستان لمقابلة هذه الظروف وايواء هؤلاء اللاجئين وتقديم الخدمات الأساسية لهم .

ان حركة عدم الانحياز والتي كانت بلادى وأفغانستان من أعضائها المؤسسين ، قد نشأت بهدف تأكيد حق الشعوب في الاستقلال والحرية ، وحققها في تقرير المصير واختيار أساليب حكمها وأنظمتها الداخلية دون وصاية أو ضغوط خارجية . وان كافة المؤتمرات التي عقدتها حركة عدم الانحياز لم تؤكد أهمية هذه المبادئ فحسب ، بل عملت بالمثل على ترسيخ توجهاتها بضرورة النأي عن دائرة الاستقطاب الدولي وتجمعات الأحلاف والمحاور العسكرية . وطالبت الحركة في مؤتمرها الأخير دول عدم الانحياز من جديد بضرورة ايجاد تسوية سياسية عاجلة لقضية أفغانستان تتم على أساس انسحاب القوات الأجنبية من أراضي أفغانستان ، والاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها ووحدتها الإقليمية ، وعدم المساس بوضعها كدولة غير منحازة .

وهبت ، في نفس الوقت ، منظمة المؤتمر الاسلامي عن اهتمامها البالغ بهذه القضية ، وأشارت الى الأبعاد الخطيرة لتواجد القوات الأجنبية في أفغانستان وأدانت هذا التواجد ودعت الى سحب هذه القوات ، كما ناشدت كافة الأطراف المعنية بالاستجابة للطلبات المشروعة لشعب أفغانستان في تقرير مصيره واستقلاله . ونادت الجمعية العامة مرارا بضرورة سحب القوات الأجنبية من أفغانستان حتى يتمكن شعب أفغانستان من أن يختار حكومته والنظام الاقتصادي الذي ينشده دون ضغوط أو تدخل أجنبي . ونحن من جانبنا نكرر هذه المناشدة ونحث الدول المعنية على العمل من أجل ايجاد حل شامل وعادل لهذه القضية الهامة ، ونأمل ان يتم ذلك عاجلا حتى لا تصير قضية أفغانستان بندا دائما في جدول أعمال منظماتنا الدولية .

لقد نقل لنا الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المضمن في الوثيقة (A/39/513) الجهود التي بذلت من أجل تسهيل عقد المفاوضات بين أطراف النزاع بهدف إيجاد تسوية سياسية تضمن لشعب أفغانستان حقه في تقرير مصيره ، دون أية ضغوط خارجية . وفي هذا الصدد فإننا نود الاعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلها السكرتير العام وممثله الخاص السيد ديفوكورد وفيز والاتصالات التي أجريها مع أطراف القضية ، والتي كان آخرها محادثات جنيف في آب/ افسطس من العام الحالي . ونأمل أن يؤدي اتصال هذه الجهود الى ازالة كافة العقبات التي تحول دون التوصل الى تسوية لهذه القضية وفقا لمقررات المنظمة الدولية .

ان بلادى هي احدى الدول المتبنية لمشروع القرار (A/39/L.11) المطروح أمام الجمعية الموقرة . كما ان الأهداف الرئيسية لهذا المشروع جاءت متسقة ومقررات الجمعية العامة فسي دوراتها السابقة ، وهي أيضا تأتي مؤكدة لقناعاتنا الثابتة بأن أى حل لقضية أفغانستان يجب أن يتضمن النقاط التالية :

أولا ، الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان .

ثانيا ، صيانة سيادة واستقلال أفغانستان ووحدتها الإقليمية ووضعها كدولة غير منحازة .

ثالثا ، حق الشعب الأفغاني في تقرير نظامه السياسي والاقتصادى والاجتماعي دون تدخل أو ضغوط خارجية .

رابعا ، خلق الظروف الملائمة التي تكفل عودة اللاجئين الأفغان الى بلادهم .

ان اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/39/L.11 يمثل تأكيدا للمبادئ المقدسة

لميثاق الأمم المتحدة ، وانتصارا لارادة المجتمع الدولي الذي ارتضى لهذه المبادئ أن تحكم ممارساته في العلاقات الدولية .

السيد لانتشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سبق ان أعرب ممثل ايرلندا عن آراء الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . وتؤيد جمهورية ألمانيا الاتحادية بيانه تأييدا تاما .

وعلىنا ان نسجل بأسى وأسف عميق أنه بعد مرور ما يقرب من خمسة أعوام على الغزو الذي ليس له أي مبرر على الإطلاق ولا داعي له لبلد مجاور مسالم وغير منحاز ، مازالت القوات السوفياتية تحتل أفغانستان .

ومازلنا نرى أن هذا الاستخدام للقوة من جانب دولة عظمى رئيسية ضد بلد نام يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على حق الشعب الافغاني في تقرير المصير . واستمرار هذا السلوك السوفياتي الذي لا هوادة فيه يثير شكوكا خطيرة حول مصداقية سياسات الاتحاد السوفياتي ، ومن المحتم ان يقضي على الثقة في تلك المصداقية . ودهوني أقتبس من كلام وزير الخارجية غروميكو العبارة التي تقول ان " الأفعال وحدها هي التي تهيم لا الأقوال " . ان على الاتحاد السوفياتي ان يجيب على تساؤل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين سياسته القائمة على استخدام القوة في أفغانستان ومبادئه الرامية الى ابرام اتفاقات عالمية أو اقليمية بشأن نهد استخدام القوة . فلا يمكن ان يتوقع أحد أن تؤخذ تلك المقترحات السياسية مأخذا جديا طالما واصل الاتحاد السوفياتي احتلاله لأفغانستان .

لقد سبب الغزو السوفياتي لأفغانستان والحرب السوفياتية في ذلك البلد معاناة شديدة للشعب الأفغاني الذي ترتبط معه بتاريخ طويل من المصداقية والتعاون الوثيق في مجالات كثيرة . كما ان عدد اللاجئين الذي يتزايد باستمرار القى عبئا ثقيلا على هواتق بلدان تربطنا بها علاقات صداقة ، ولا سيما باكستان . فاضطرار تلك البلدان الى تقديم المأوى وسبل العيش والحماية لأولئك اللاجئين يعرضها لضغوط تتزايد باستمرار . ولقد تأثرنا بشكل خاص بما أبدته باكستان من صمود ، رغم مواجهتها لتلك الضغوط وما تتعرض له من تهديدات ، في مواصلة تبني تلك المبادئ التي نادى بها الغالبية الساحقة من دول العالم لحل المشكلة الافغانية .

ولقد اثبت الاتحاد السوفياتي أنه ليس مستعدا حتى الآن للالتزام بهذا القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي ، والذي تجلى في المقام الأول في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . كما فشلت الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان حركة عدم الانحياز في التأثير عليه . ونحن نعرف مدى ثقل العبء الذي تلقيه الحالة في افغانستان على كاهل حركة عدم الانحياز ، لكننا واثقون من ان حركة عدم الانحياز ستواصل التمسك بعبادتها في هذه الحالة بالذات أيضا .

ولم يكتف الاتحاد السوفياتي بعدم الاستجابة للجهود الدولية الرامية للتوصل الى حل لهذه المشكلة ، بل زاد من تفاقم الحالة في السنة الماضية باتخاذ عدد من الخطوات والقرارات الخطيرة . لا بد لنا من أن نذكر منها بوجه خاص الحقائق التالية :

وفقا لتقارير عديدة لها مصداقيتها ، اشتبكت القوات السوفياتية هذا العام فسي قتال برى اتسع نطاقه اتساعا مطردا فأدى الى اخلاء مساحات شاسعة من البلاد من سكانها . وتشير التطورات التي شهدتها الحدود مع باكستان ، والتي سببتها القوات الافغانية قلقا خطيرا . ففي هذا العام ، ازداد عدد حوادث انتهاك الحدود التي ترتكبها افغانستان زيادة كبيرة . ويخشى ان يؤدي هذا التطور الى المزيد من التوتر ، مما يؤدي الى قلقه خطيرة لاستقرار المنطقة .

واخيرا ، لوحظ أنه في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي تجرى في جنيف في اطار جهود الأمين العام ان الاتحاد السوفياتي لم يمثل للمرة الأولى بوفد من قبله . كما أن الجهود التي يبذلها الأمين العام والتي وصفها بنفسه بأنها " الآلية النشطة الوحيدة " (A/39/511 ، الفقرة ٢) ، من أجل التوصل الى تسوية سلمية ، وصفها السيد بابرار كارمال في شهر أيلول / سبتمبر أنها " اجراء مفيد لكنه صغير " . فهل للمجتمع الدولي ان يستنتج من هذا التطور ان الاتحاد السوفياتي قد استبعد مفهوم التسوية السياسية عن طريق المفاوضات وانه يعتمد الآن على حل يتحقق بالقوة العسكرية ؟

والذي سيترتب على الامعان في استخدام القوة ان يرد عليه بالامعان في استخدام القوة المضادة . وهكذا ، فان النظام القائم في كابول ، ان يعاني بشكل واضح من الشعور بتضاؤل سطوته ، يختار طريق ردود الفعل عالية الصوت . فمن جملة أمور ، رأى ذلك النظام ، أنه من المناسب له ان يهاجم حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بطريقة صفيقة للغاية فسي في نشرات صحفية صدرت في كابول ونيويورك بشأن المعونات الانسانية التي تقدمها حكومتها لضحايا سياسة القوة التي تنتهجها موسكو وكابول . ونحن نرفض بشدة هذه الهجمات . فنحن ان نقدم المعونات الانسانية ، نفعل ذلك استجابة للمناشدات التي وردت فسي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . والمعونات ليست السبب في الحالة في افغانستان ، بل نتيجة لها . ولن تتراجع حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بسبب هذه التعليقات التي لا مبرر لها من تصميمها على مواصلة الاضطلاع بنصيبها في تخفيف محنة هذا الشعب الذي عانى الكثير ، وتقليل العبء الذي تنوء به بعض الحكومات . ولو كان ما يهدد نظام كابول ، كما يزعم ، " العصابات والقتلة " لا حركة شعبية كبيرة ، فانه لن يكون في حاجة لوجود أكثر من ١٠٠٠٠٠ من قوات الاحتلال السوفياتي لضمان بقاءه .

يحظى الأمين العام ومثله الشخصي بتأييدنا وثقتنا التامة فيما يبذلانه من جهود للتوصل الى حل سياسي سلمي لهذا الصراع طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ونحن نناشد الاتحاد السوفياتي أن يمهّد الطريق أمام مثل هذا الحل بسحب قواته العسكرية . ولا بد من أن يتضمن ذلك الحل عودة اللاجئين الافغان الى وطنهم في حرية وكرامة واستعادة حق الشعب الافغاني في تقرير المصير وعودة الوضع غير المنحاز لأفغانستان .

لهذه الأسباب ، سيصوّت وفدي لصالح مشروع القرار A/39/L.11 ، الذي شارك في تقديمه ٤٦ بلداً من أعضاء حركة عدم الانحياز . ونحن نناشد بقية الدول الأعضاء ان تصوّت ايجابيا لظهور التأييد الدولي الذي لا يكل للتوصل الى حل لهذا الصراع على النحو الذي يتضمن مشروع القرار المطروح خطوطه العريضة .

السيد ثيون براسيث (كبتوشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في الستينيات بدأ البعض يلحظ ظهور شكل جديد من أشكال القمع والسيطرة يستهدف الحلول محل الاستعمار الذي كان يحتضر حينذاك . وهذه الظاهرة الجديدة قد وضحت بكل قسوتها في غزوفيت نام لكبتوشيا ، بلادي ، في الخامس والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وبعد ذلك بعام ، في السابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ في الغزوا السوفياتي لأفغانستان . وفيما يخص شعب كبتوشيا ، الذي عانى ويعاني من القمع والسيطرة تعتبر هذه الظاهرة الجديدة التي باتت تعرف اليوم باسم الهيمنة أو التوسعية أشد قسوة وخيثة وتصلبا من الاستعمار وأي شكل آخر من أشكال القمع والسيطرة . وبالفعل ، فان هذا الشكل الجديد سرعان ما تعلم استخدام الأساليب القديمة للقمع والسيطرة .

لقد نظرت الجمعية العامة منذ أسبوعين الحالة في كبتوشيا وأعربت للسنة السادسة على التوالي وبأغلبية ساحقة أكثر من ذي قبل ، عن ادانتها الحاسمة لحرب العدوان وأعمال الإبادة الجماعية التي ظلت فييت نام تشنها طوال ستة أعوام تقريبا على كبتوشيا . وتبحث الجمعية العامة اليوم الحالة في أفغانستان وهي حالة تشابه تماما الحالة في كبتوشيا من حيث أسبابها ونتائجها وطبيعتها وتطورها . وهذا أمر طبيعي ، من حيث أن مرتكبي هذين العملين تدرّبوا في نفس المدرسة واستخدموا نفس الوسائل والتكتيكات لتحقيق هدفهم الاستراتيجي المشترك .

ولقد أحرز الجيش السوفياتي في كفاحه من أجل قضية عادلة ونبيلة ، ابان الحرب العالمية الثانية ، انتصارا تاريخيا عظيما أشاد به الجميع وأعجبوا به . لكن الأمر ليس كذلك فيما يخص مفاخرته في أفغانستان - فهو ، كالجيش الفيتنامي في كبتوشيا - جاء ليقمع ويدمر ولم يأت ليحرر .

ولقد قام في أفغانستان بعمليات اكتساح عديدة بوحشية وبربرية لم يشهد التاريخ لها مثيلا ، فلم يميز بين قوات المجاهدين والمدنيين . وكانت موجات من قاذفات القنابل تأتي مباشرة من قواعد واقعة في الاتحاد السوفياتي ، في طلعات تجاوز عددها المائة

يومياً ، لتدمير العديد من القرى والمزارع وأنظمة الري وتقتل السكان المدنيين الذين يشتبه في أنهم يتعاونون مع المقاومة الوطنية . وحيثما ثبت عدم جدوى الأسلحة التقليدية استخدمت الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . فعلى نفس المنوال الذي انتهج في كمبوتشيا ، يقوم المعتدون بشن حرب إبادة جماعية على الشعب الأفغاني في محاولة ستيثسة للقضاء على المقاومة الوطنية قضاءً كاملاً . ويقدر أن ١٥ مليون أفغاني قتلوا منذ بدأ الغزو السوفياتي كما أصيب مئات الآلاف بجراح خطيرة واكتظت السجون بالمسجونين السياسيين ، والمناضلين من رجال المقاومة الذين يعذبون ويعدمون دون محاكمة .

كما تسببت أعمال التدمير والقصف الجوي السوفياتي في تشريد السكان داخل البلاد بل وغيرت الخريطة الديموغرافية للبلاد . وقد غادر الملايين من الأشخاص المناطق الريفية للجوء إلى المدن والمناطق المحررة . وارتفع عدد سكان كابول إلى ٢ مليون بعد أن كان لا يتجاوز ٨٠٠ ألف نسمة .

ولجأ أكثر من ٤ ملايين من الأفغان إلى إيران وباكستان على وجه الخصوص ، وتعين على باكستان أن تتحمل عبئاً مبهللاً نتيجة لوجود أكبر تجمع للاجئين في العالم على أراضيها ، وعلى غرار المعتدين في كمبوتشيا الذين يقصفون ويقتلون كل عام مئات اللاجئين في مراكز الأيواء المقامة في الأراضي التايلندية وينتهكون في حالات كثيرة السلامة الإقليمية لأراضي تايلند ويقتلون العديد من المدنيين التايلنديين ، يقصف المعتدون في أفغانستان ويقتلون اللاجئين الأفغان في مراكز الأيواء المقامة على الأراضي الباكستانية وينتهكون سلامة الأراضي الباكستانية ويقتلون المدنيين الباكستانيين . وأن يعجزون عن قهر نضال المقاومة الوطنية بقوة السلاح يصبون جام غضبهم على الدول المجاورة التي مازالت متمسكة بالقيام بالواجبات الإنسانية وتمسكة بعزم واصرار بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

والأدهى من ذلك أن الاتحاد السوفياتي مازال يواصل ارسال امدادات جديدة من الرجال والعتاد - بالازدراء التام للنداءات المتكررة التي غلقت توجه إليه كل عام ، طوال خمس سنوات ، من المجتمع الدولي ، بسحب كل قواته من أفغانستان - إلى وادي بنجشير على وجه الخصوص ، وهو منطقة منيعة لتجمعات المقاومة الأفغانية ونقطة التقاء للطرق الحيوية

للنقل بين الاتحاد السوفياتي وكابل . والقوة السوفياتية المحدودة في افغانستان قد زادت من ١٠٠ . . . الى ١٥٠ . . . رجل وقوتها الضاربة قد ازادت كثيرا . ففي ١٩٧٩ كان هناك جندي سوفياتي واحد لكل ١٨٠ أفغاني واليوم اذا أخذنا في الاعتبار رحيل ٤ مليون من اللاجئين وموت ٥١ مليون في الحرب فان هناك جندي سوفياتي لكل ٨٠ أفغاني .

وخلال السنوات الخمس الماضية من النضال في سبيل التحرر الوطني دعم الشعب الأفغاني ومجاهدوه وحدة صفوفهم . فقد توصلت مختلف قوات المقاومة الوطنية الى تنسيق وتآزر أفضل ووحدة أعظم في العمليات العسكرية . وبذا تحولت الهجمات المحلية الى حرب مقاومة وطنية عامة . وقد فشلت الهجمات العدوانية السوفياتية الرامية الى تدمير قوات المقاومة، وخاصة تلك التي شنت بغية طردهم من وادي بنجشير . فقد أصبح وادي بنجشير رمزا للوحدة والنضال الباسل للمقاومة الوطنية . ان قوات هذه المقاومة البطولية قد أجمعت على أن تؤكد للغزاة أنهم قد يدرون القرى ويقتلون السكان ، لكنهم لن يقضوا أبدا على تصميم الشعب الأفغاني على النضال ضدهم في سبيل استقلال افغانستان .

ولقد أتى هذا التصميم ثماره بتطور النضال الوطني للشعب الأفغاني على نحو ملائم تماما . فقوات المقاومة تسيطر على نسبة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من المناطق الريفية وقد قامت ادارتها هناك في أماكن كثيرة . ويزداد نشاطها وفعاليتها في المدن وطرق المواصلات الاستراتيجية .

وقوات العدو ان المتمركزة في المدن وعلى الطرق الرئيسية للمواصلات لا تأمن على نفسها . وحتى السفارة السوفياتية في كابل لا منجاة لها من صواريخ المجاهدين . ولذا فان الروح المعنوية للغزاة تسوء بمرور كل عام حيث ازاد عجزهم عن التقدم وتورطهم اللانهائي في افغانستان . كما ازادت حالات الهرب من الجندية . وقد أكد الفارون من الجندية أنهم كانوا قد قيل لهم انهم سيذهبون الى افغانستان لمساعدة الشعب الأفغاني والحكومة على صد غزو تقوم به القوات الأجنبية . لكنهم في افغانستان لم يروا الا القوات المسلحة السوفياتية تقتل الأفغان . وقد اعترف الفارون أن الروح المعنوية للجنود السوفيات في افغانستان منخفضة للغاية وأن أكثر من ٥٠ في المائة منهم يتعاطون الحشيش .

كما انخفض جيش كابول بواقع الثلثين نتيجة للفرار الجماعي من الجندية وسبب
الخسائر التي تلحقها به قوات المقاومة ، وسبب حالات العصيان الدموية في صفوفه .
وقد قصرت التعبئة الالزامية عن تعويض الخسائر وتفطية الفراغ كما عجزت عن رفع الروح
المعنوية . فالأطفال في سن الرابعة عشرة يجندون الآن في صفوف ذلك الجيش .

ان نظام كابول ليست له قاعدة اجتماعية وما من شك في أنه لولا وجود القوات السوفياتية سينهار . فوق أن الانشقاقات وعمليات التصفية والاعتقالات السياسية التي تشيع الفرقة بين حزبي خلق وبارشام ، تزداد سوءاً وتسبب الاحباط للمحتلين . كما أن عدد المستشارين السوفيات يزداد باطراد لكي يتولوا مباشرة ادارة الدوائر الوزارية في ذلك النظام العميل ، الذي اعتراه الضعف والشلل نتيجة لهروب عدد متزايد من مسؤوليه . وقبل شهر قليلة ، لجأ الى باكستان القائم بأعمال السفارة الأفغانية في موسكو السابق ، عبد المنغال ، الذي كان عضواً في وفد كابول الى الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة التي انعقدت في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ . وقد قال :

" تدير كل دائرة في الاتحاد السوفياتي عمل الدوائر المماثلة في أفغانستان

من خلال مستشارين سوفيات عينوا هناك . وحتى البيانات والخطب التي يلقيها المسؤولون الأفغان يعدها لهم المستشارون السوفيات . . . وتخضع السياسة الخارجية لأفغانستان كليا لارادة موسكو كما أن جميع السلطات في يد السوفيات . . . ويدخل المواطنون السوفيات أفغانستان دون تأشيرة . وليس للسفارة الأفغانية في موسكو أية وظائف تمارسها سوى تلك المتعلقة بالاستقبالات والبروتوكول " .

ولو استمعنا في ذلك البيان عن قوله " الاتحاد السوفياتي " و " أفغانستان " بكلمتي " فبييت نام " و " كبتشيا " ، لظن المرء أنه يستمع الى مسؤولين فروا من نظام بنوم بنه ، يصفون الحالة السائدة في تلك الادارة ، وهي ادارة عميلة أيضا .

والرغم من تكرر فشل الاتحاد السوفياتي - عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا - فانه يواصل جهوده بعناد لقمع أفغانستان . فهو يعزز وجوده العسكري هناك ويطور ويعزز بناء العسكرية . ويكف ما يقوم به من أعمال القمع وما يشنه من غارات جوية ضخمة كوسيلة للابتزاز عن طريق ارهاب الشعب الأفغاني ، أما اياه بالخضوع أو مواجهة المذابح . فهو يسعى بنشاط لاضفاء الطابع السوفياتي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على ذلك البلد . فالخبراء والمستشارون السوفيات موجودون في جميع المراكز الرئيسية في الادارة والجيش .

كما أن المنظمات الجماهيرية - للشباب والنساء والعمال وما الى ذلك - صورة طبق الأصل للنموذج السوفياتي . وقد أصبحت اللغة الروسية الزامية في كل مكان . وأضفي الطابع السوفياتي على جامعة كابول . ويرسل ما يزيد على ٢٠ ألف من الشباب الأفغان ليتلقوا تدريبهم الايديولوجي في الجامعات السوفياتية وفي بلدان أوروبا الشرقية . وأدمج الاقتصاد الأفغاني في اقتصاد الاتحاد السوفياتي واقتصادات الأعضاء الآخرين بمجلس التعاضد الاقتصادي .

وفي نفس الوقت الذي تبذل موسكو فيه هذه الجهود لتثبيت أقدامها في أفغانستان الى الأبد وتحول فيه ذلك البلد الى جزء لا يتجزأ من الامبراطورية الروسية ، فانهم لا تتوقف عن الاعلان بأنها تحبذ التوصل الى حل سياسي لمشكلة أفغانستان . الا أن الآمال المعقودة على الجهود القيمة الصبورة التي لا تكل التي يبذلها أميننا العام ومثله الخاص، السيد ديبغو كورد وفيز ، لا حراز بعض التقدم في المفاوضات المباشرة بجنييف ، تبخرت في لهيب الهجمات القتالية التي يشنها السوفيات على وادي بنجشير . والواقع ان هذه المفاوضات ليست الا مجرد وسيلة لكسب الوقت فيما يخص الاتحاد السوفياتي يأمل أن يستخدمها لبذر بذور الفرقة في صفوف قوات المقاومة الوطنية ولبلة الرأي العام العالمي بشأن الأهداف الحقيقية للسوفيات وخلق حالة من الضجرتنتهي بقبول سياسة الأمر الواقع التي يفرضها السوفيات في أفغانستان . وهذا التكتيك يذكرنا بمناورات هانوى الرامية الى جعل العالم يقبل بسياسة الأمر الواقع التي تفرضها في كبيوتشيا .

الا أن السنوات الخمس الماضية أظهرت لنا أن ارادة الشعب الأفغاني ، في مواصلة كفاحه البطولي لاستعادة استقلاله وحريةه بأي ثمن ، ارادة لا تقهر . فالذين يعتقدون أن الشعب الأفغاني سيخضع في النهاية للقوة الغاشمة مخطئون . كما أن الذين يعتقدون أن المجتمع الدولي سيكف عن دعم وساندة الكفاح العادل للشعب الأفغاني مخطئون أيضا . لقد أثبت الشعب الأفغاني ومجاهدوه أن الاتحاد السوفياتي لن يتمكن من ضم أفغانستان كما فعل بولاية فيفا وولاية بخارى الاسلاميتين ، وذلك تماما كما أثبت الشعب

(السيد شيون براسيسث ،
كيبوتشيا الديمقراطية)

الكيبوتشي أن فييت نام لن تتمكن من ضم كيبوتشيا كما فعلت بمملكة شامبا الاسلامية وأراضي كيبوتشيا السفلى . فقد أظهر شعبا أفغانستان وكيبوتشيا ارادتهما وقدرتهما على تحطيم السياسة التوسعية للاتحاد السوفياتي وفييت نام .

ولقد برهنت الشعوب التي تحترم السلم والعدل مرارا وتكرارا على تأييدها الحازم للكفاح العادل للشعبين الأفغاني والكيبوتشي ومعارضتها القوية لسياسة الهيمنة والتوسع . وكما قدمت جمعيتنا العامة تأييدها القوي المستمر للقرارات المتعلقة بكيبوتشيا ، ستقدم دعمها القوي لمشروع القرار A/39/L.11 بشأن أفغانستان - وذلك كما فعلت على السداد والنسبة للقرارات المماثلة . ويكرر مشروع القرار ثانية الدعوة الى تسوية سياسية تقوم على الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الأجنبية واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي أفغانستان ، وتقديم ضمانات بشأن ذلك . وبهذه المناسبة ، سيقدم وفد كيبوتشيا الديمقراطية تأييده للكفاح العادل لشعب أفغانستان الشقيق ، وذلك تماما كما سيفعل في جميع المناسبات الأخرى الى أن يتحقق الانتصار الحتمي للشعب الأفغاني .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : تناقش الجمعية العامة مرة ثانية ، بالرغم من الاحتجاجات العادلة من جانب جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ما يسمى بالمسألة الأفغانية . ولقد سبق وقيل هنا في مناسبات عديدة أن فرض مناقشة هذه المسألة يمثل تدخلا وقحا في الشؤون الداخلية للدولة الأفغانية ذات السيادة . فهي مناقشة تحول اهتمامنا عن البحث عن تسوية سياسية للحالة في جنوب غرب آسيا ، وتخدم مصالح الذين يدعون لأنفسهم حق اعلان حكومات شرعية أو غير شرعية ، والاطاحة بتلك الحكومات على أساس معايير أواقهم السياسية . وينبغي لنا أن ننظر ، في هذا الاطار ، في الحرب غير المعلنة التي تشن ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

لقد سارت ثورة نيسان/ابريل لعام ١٩٧٨ في ذلك البلد ، التي أطاحت بالنظام الاقطاعي العفن ومكث الشعب الأفغاني ، بقيادة حزب الشعب الديمقراطي ، من اجراء

تغييرات اجتماعية واقتصادية جذرية وانتهاج سياسة خارجية مستقلة ، بعكس اتجاه التيار الذي تريده الدوائر الامبريالية - وعلى رأسها الولايات المتحدة . لقد أصبح تديبير اعتداءات مسلحة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية جزءاً من سياسة الادارة الأمريكية التي ترسل دورياً رسائل ملهبة للمشاعر الى الأفغانيين المعادين للثورة . ويستقبل البيت الأبيض قادة عصابت الثورة المضادة باحتفال رسمي . وقد نظمت وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الأول / ديسمبر الماضي تجمعا ، اشترك فيه زعماء الفوغا* أشباه اللصوص ، الذين حصنوا أنفسهم في معسكرات بالأراضي الباكستانية ، وحثت زيادة المساعدات العسكرية والمالية والسياسية لعصابات المرتزقة . ولم يفت وزير الدفاع واينبرغر ووزير الخارجية شولتس وغيرهما من المسؤولين الأمريكيين ، أثناء زيارتهم لباكستان ، أن يزوروا معسكرات تجنيد وتدريب قطاع الطرق في اقليم بشاور .

وفي تصريحات يدلون بها هناك ، يدعون الى اتخاذ خطوات أوسع وأنشط ضد النظام الشعبي في افغانستان ويعدون بتقديم جميع أنواع المساعدة والتأييد .

وفي أيار/ مايو من هذا العام ، قام نائب رئيس الولايات المتحدة بوش برحلة كهذه ؛ ووضع صكا بـ ١٤ مليون دولار امريكي في أيدي العمالات ، وقال ما يلي : انني أشعر بفخر كبير وأنا أصافحكم . فأنتم لستم وحدكم " . وأقتبس هذه الكلمات عن صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٤ .

وفي تموز/ يوليه من هذا العام ، خصص كونغرس الولايات المتحدة مبلغا اضافيا قدره ٥٠ مليون دولار امريكي مساعدة لعناصر الثورة المضادة من الافغان . وستنفق هذه الملايين في شراء كميات جديدة من الأسلحة التي ستصل الى الذين يدعون بالمقاتلين من أجل الحرية عبر أجنبية وكالة الاستخبارات المركزية عن طريق باكستان .

والأسلحة الجديدة تعني وقوع اصابات جديدة في صفوف أبطال الثورة الافغانية والسكان المدنيين . ونرى هنا مرة أخرى دليلا خطيرا على مدى التوسع المطرد الذي لا يتوقف للتدخل الامريكي الصارخ في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ، وسياسة الولايات المتحدة الخطيرة المتمثلة في انكاس لهيب الصراع العسكري في بؤر التوتر بمناطق مختلفة من العالم .

وقد أشارت صحيفة واشنطن بوست ذاتها ، نقلا عن مسؤولين رسميين في كونغرس الولايات المتحدة ، الى أن

" العملية في افغانستان قد تكون أوسع عمليات وكالة الاستخبارات المركزية نطاقا ، ولا يليها ، في المرتبة الا تمويل قوات الثورة المضادة التي تحارب الحكومة الساندينية في نيكاراغوا " .

ولتنسيق الغارات المسلحة على افغانستان ، استخدمت أحدث الوسائل التكنولوجية ، بما في ذلك توابع التجسس . وقد عرف مؤخرا أمر مذكرة خاصة عن الحالة في افغانستان أعدتها في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣ ، وكالة الاستخبارات المركزية ، تكشف عن

ان الولايات المتحدة مهتمة بالابقاء على التوتر في هذه المنطقة . وطبقا للتقرير ، لا تقتصر عملية تدريب عصابات المرتزقة على اراضي باكستان وحدها . فالمعسكرات في الاراضي الصينية أيضا متاحة هي الاخرى لهم .

ان الحرب غير المعلنة ضد افغانستان قد أدت الى حدوث أضرار بالغة وصلت الى ما يقارب ٣٤ بليون وحدة من العملة الافغانية ، يعادل هذا ثلاثة أرباع الاستثمار الكامل لافغانستان خلال ال ٢٠ عاما التي سبقت ثورة نيسان /ابريل . ان الثورة المضادة ، التي عانت مؤخرا من اندحارات ساحقة ، قد تحولت الى ارهاب دموي موجه ضد السكان المدنيين . ومع ذلك ، ورغم استمرار التدخل المسلح ، لا يزال الشعب الافغاني يبني باستمرار حياة جديدة يحقق نجاحات مؤثرة . ان سياسة الحزب الشعبي الديمقراطي في أفغانستان المتمثلة في اعادة التشكيل الجذري للحياة في المجتمع الافغاني . وتحسين الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة العادي والثقافي للشعب ، تلقى موافقة وتأييدا من الجماهير العريضة من السكان العاملين .

ان شعب اوكرانيا ، شأنه شأن سائر الشعوب السوفياتية ، يقف متضامنا مع جمهورية افغانستان الديمقراطية في كفاحها ضد العدوان الذي تشنه الامبرالية والرجعة الدولية . وهو يهدف تأييدا مخلصا للجهود الرامية الى تنمية الاقتصاد والثقافة الوطنيين وضمان ظروف معيشة سلمية . اننا نقدر تقديرا كبيرا للجهود الحثيثة التي تقوم بها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بموجب تحقيق تسوية سياسية للحالة في افغانستان وتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة . ويمكن ايجاد الاساس الواقعي والبناء لهذه التسوية في الاقتراحات التي تقدمت بها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار /مايو ١٩٨٠ ، وفي ٢٤ آب /اغسطس ١٩٨١ . وكما تأكد في هذه الاقتراحات ، فان الهدف من التسوية يجب أن يكون الوقف التام والمضمون للتدخل المسلح والاشكال الاخرى من التداخل في الشؤون الداخلية لافغانستان وعدم تكرار حدوثه .

ومن نافلة القول أنه لا سبيل الى تحقيق التسوية السياسية والتطبيع للعلاقات الا عن طريق اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة . ان الاقتراحات التي قدمتها حكومة

جمهورية افغانستان الديمقراطية ناطقة بالاهتمام الهادف الى تهدئة الحالة في المنطقة وفي جنوب غربي آسيا ، وهي تحظى بتأييد وتفهم متزايدان باستمرار من جانب المجتمع الدولي ، بما في ذلك بلدان تلك المنطقة .

ان المفاوضات التي تجرى عن طريق الممثل الشخصي للأمين العام بين أفغانستان وباكستان تستحق موافقتنا . وكما ذكر السيد دوست ، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، أثناء المناقشة في هذه الدورة ، أجرت بلاده :

” مفاوضات مخلصه وجادة مع باكستان من خلال ممثل الأمين العام ، بغية الوصول الى تسوية تفاوضية للمشاكل المتعلقة بين هذين البلدين لقد قدمنا الدليل الكامل على مرونتنا واراقتنا السياسية للتوصل الى حل مبكر للموقف المروع الذي يحيط ببلادى في الوقت الحاضر . اننا نحبذ اتخاذا اجراءات ملموسة ”
(A/39/PV.12 ، ص ٣٧)

وتمشيا مع هذه الخطوط بالتحديد نرى أن هناك مجالا أوسع للنشاط امام الدول المهمة بتطبيع الحالة في أفغانستان وليس عن طريق المناقشات العقيمة في الامم المتحدة بشأن ما يسمى بمسألة أفغانستان والتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وعلى هذا الاساس ، سيصوت وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ضد مشروع القرار المعروض علينا .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت قرابة ٥ سنوات منذ أن غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان ، وهو لا يزال يحتفظ بعدد كبير من القوات هناك . بل وأن هناك تقارير تشير الى أن عدد تلك القوات قد ازداد . وحاول الاتحاد السوفياتي أن يلقي بمسؤولية نشوب القتال الذي طال أمده على عواتق الآخرين عن طريق التحدث عن التدخل من جانب البلدان الاخرى . لكن الحقيقة هي أن الشعب الافغاني نفسه هو الذي يعارض بقوة الاحتلال العسكري السوفياتي والتدخل السوفياتي في شؤون بلاده . وبالرغم من أن القتال تسبب في خسائر فادحة في الأرواح ،

فان الشعب الافغاني صامد في مقاومته ، وواصل شن هجماته الفدائية في جميع أرجاء البلاد .

يجب على الاتحاد السوفياتي أن يسلم بأن الحل العسكري لا يمكن أن ينجح بل ولن يتحقق اطلاقا . فعلى النقيض من ذلك ، أدى التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان الى ازدياد التوترات لا في جنوب غربي آسيا فحسب ، بل وفي كل انحاء العالم .

وفي هذا الصيف ، كثفت أفغانستان هجماتها على أراضي باكستان ، منتهكة بذلك الحدود الدولية . وقد أدانت بلدان عديدة هذه الهجمات . وأصدر السيد آبي ، وزير خارجية اليابان ، بيانا طالب فيه بالوقف الفوري للهجمات على أراضي باكستان . ان مثل هذه الهجمات يجب ألا تتكرر .

ان مناقشة مشكلة افغانستان في محافل دولية كالامم المتحدة ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمرات الاسلامية ، تعتبر مؤشرا واضحا على تقييم المجتمع الدولي تقييما صارما لكنه دقيق للسياسات السوفياتية في هذا الصدد . وظهر التصويت على قرارات الجمعية العامة أن الانتقاد الموجه للاتحاد السوفياتي يزداد عاما بعد عام .

لكن الاتحاد السوفياتي يواصل بتعننت تجاهل نداءات المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية سلمية في حين يعمل على تحقيق حل عسكري . ومع ذلك ، قد يدهي الاتحاد السوفياتي في كثير من الأحيان انه يأخذ منطلقه في تصرفاته في مجال العلاقات الدولية من نوايا سلمية ، الا أنه لا يمكن تصديق هذه الادعاءات مادام الاتحاد السوفياتي يواصل تدخله المسلح في أفغانستان .

ان حكومة اليابان حازمة في اصرارها على أن ينهي الاتحاد السوفياتي فوراً تدخله في أفغانستان الذي يتنافى مع القانون الدولي والعدالة الدولية ، وأن يسحب قواته فوراً . ويجب ايجاد حل لهذه الحالة وفقاً لمبادئ عدم التدخل واحترام حق الشعب الافغاني في تقرير المصير . ونحن نعتقد ان هذا الحل ممكن من الناحية العملية .

وفي هذا الصدد ، تؤيد اليابان تأييداً قوياً مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.11 ، الذي يؤكد المبادئ الأساسية لتسوية هذه المشكلة . وحدونا الامل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة ، على غرار القرارات السابقة المتعلقة بهذه المسألة .

وما برح الأمين العام يبذل جهوداً كبيرة للتوصل الى حل للمشكلة الافغانية . وقد قام ممثله الشخصي ، السيد كورد وفيز ، بزيارة البلدان المعنية في نيسان /ابريل العاظمي ، وزار الأمين العام نفسه الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه . والاضافة الى ذلك ، بذلت جهود للتوسط في المحادثات عن كثب التي أجريت في جنيف في آب/اغسطس العاظمي . وتتابع اليابان باهتمام بالغ جميع هذه الجهود الرامية للتوصل الى تسوية سياسية للمشكلة . وتأمل اليابان مخلصاً أن تحقق الاجتماعات الستائفة ، المقرر عقدها في شباط/فبراير القادم ، نتائج ملموسة . ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيواصل البحث عن حل ، رغم أننا ندرك أن جهودهم سوف تواجه صعوبات جسيمة . وتعتقد حكومة اليابان أن هذه الجهود يجب أن تكون متماشية مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وما له أهمية أساسية بالطبع ان يتحقق الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان .

ما زال السكان الافغان يواصلون الهرب الى البلدان المجاورة . وتشير التقارير الى انه يوجد في الوقت الراهن حوالي ٣ ملايين من اللاجئين ، أى خمس عدد سكان أفغانستان في باكستان ، وبالإضافة الى ذلك تشير التقارير الى أن هناك ١٧ مليون لاجئ أفغاني في ايران . وسبب استمرار القتال الشرس دون انقطاع فليس هناك أى احتمال في الوقت الحالي لعودة هؤلاء اللاجئين الى ديارهم .

يمثل اللاجئون الافغانيون في باكستان أكبر تركيز للاجئين في العالم . وهذا الأمر لا يفرض عبئا جسيما على باكستان فحسب بل ويشكل أيضا عاملا مزعزا للاستقرار على نحو خطير في المنطقة . ولادى تتعاطف مع باكستان - التي تواجه صعوبات جسيمة بسبب هذا العدد الكبير من اللاجئين - وتحبى الجهود الانسانية التي تبذلها الحكومة الباكستانية لمواجهة هذا الوضع . واليابان ، من جانبها ، تتعاون بنشاط مع أنشطة اغانة اللاجئين الافغان في باكستان وذلك من خلال مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والمنظمات الاخرى . ونحن ننوى مواصلة هذا التعاون انطلاقا من اهتمامنا الانساني ، وانطلاقا من اعتبارات الامن والاستقرار الاقليميين . وبالإضافة الى ذلك ، ستنظر اليابان في تقديم عون مائل الى اللاجئين الافغان الذين يعيشون في اماكن أخرى .

وتكرر حكومة اليابان نداءها القوي الذي وجهته الى الاتحاد السوفياتي بأن يستجيب الى نداءات المجتمع الدولي التي وجهت اليه خلال السنوات الخمس الماضية بسحب قواته دون تأخير . وما دام الاتحاد السوفياتي يواصل تدخله العسكري في افغانستان ، سيظل محل انتقاد دولي .

ان اليابان على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن لأية تسوية أن تؤدي الى تحقيق سلام واستقرار دائمين في افغانستان الا التسوية التي يوافق عليها الشعب الافغاني والتي تحترم حقه في تقرير المصير احتراماً تاماً . وبالإشتراك مع أغلبية بلدان العالم التي تشاطر في هذا الاقتناع ، تعتزم اليابان العمل على التوصل الى انسحاب فوري وكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان ، حتى يستعيد هذا البلد استقلاله ووضعه غير المنحاز ،

وحقه في تقرير مصيره بنفسه ولا يجاد الظروف الضرورية لتمكين اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم بأمان وكرامة .

السيد سزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : مرة أخرى

تدرج الجمعية العامة للأمم المتحدة على جدول أعمالها بندا بعنوان " الحالة فسي أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " . وفوق ذلك ، يدرج البند ضد ارادة دولة مستقلة ، هي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي العضو المعني بصورة مباشرة بهذا البند من أعضاء منظمنا .

ان مناقشة ما يسمى بالسألة الافغانية لا يمكن اعتبارها الا تدخلا مرفوضا فسي الشؤون الداخلية لافغانستان تتعارض مع القواعد والبادئ الاساسية للقانون الدولي . وهذا الامر لا يخدم بأي طريقة من الطرق السلم والأمن . فعلى العكس من ذلك ، تزداد الحالة في افغانستان وفي منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها ، وهي منطقة شديدة الحساسية في العالم ، ترديا نتيجة لذلك .

وقد فرضت مناقشة ما يسمى بالسألة الافغانية مرة أخرى على الجمعية العامة من قبل قوى معادية للشعب الافغاني تتجاهل مصالحه ورغباته . واعني بذلك قوى الامبريالية والرجعية التي تشن حربا غير معلنة على جمهورية افغانستان الديمقراطية بغية عكس مسار عملية التنمية في ذلك البلد . وهذا هو السبب الرئيسي للتوتر القائم في افغانستان وفي منطقة جنوب شرقي آسيا ككل .

لقد انقض أكثر من ست سنوات على نجاح الشعب الافغاني في الثورة على الاقطاع والامبريالية . وبالرغم من الحرب غير المعلنة التي تشنها القوى الامبريالية والرجعية على أفغانستان ، يواصل الشعب الافغاني تحقيق النجاح في جهوده للتغلب على الآثار السيئة التي خلفها النظام السابق . فعلى سبيل المثال ، ارتفع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٦ في المائة ، وازداد الدخل القومي بنسبة ٦٣ في المائة عن العام الماضي .

وتواصل افغانستان القيام بعملية منتظمة للقضاء على الامية . ففي الوقت الحالي تنظم في افغانستان حوالي ١٤ دورة لتحقيق هذه الغاية ويشترك في تلك الدورات مئات

الآلاف من الاشخاص .

وقد اتخذت خطوة تاريخية باذخال الزمالات لطلبة المؤسسات التعليمية الثانوية والعليا ، وسيتيح ذلك فرصة واسعة للشعب الافغاني للحصول على التعليم . كما أعطي اهتمام كبير لحقوق العمال . فقد صدر هذا العام ، على سبيل المثال ، قانون جديد يضمن حق العمل لجميع المواطنين بصرف النظر من الأصل أو العرق أو الجنسية أو الجنس أو الثقافة أو الدين . كما يكفل القانون بعض الحقوق الأساسية للمرأة والأمهات . وتقدم للعمال الافغان خدمات طبية مجانية ويعطى لهم حق شراء المنتجات الغذائية بأسعار مخفضة ، وحق الحصول على اجازات خاصة للحج الى مكة . وتتصدى لهذه الجهود البناءة التي تقوم بها للجماهير العريضة اعمال تخريبية ترتكبها قوى الثورة المضادة ، وهي قوى مزودة باحدث أنواع الاسلحة ، تشن هجمات ارهابية على المنشآت الصناعية ، والمصانع والمراكز الزراعية ، وتدمر المدارس والمراكز الصحية . واستخدام اساليب العنف ، تحاول تلك القوى ، بالإضافة الى ذلك ، اشاعة الرعب وتخويف المواطنين . وبالرغم من أنها تعمل تحت ستار الدين فانها لا تتردد في مهاجمة المساجد . وما كان من الممكن لهذه الأنشطة الارهابية ، التي تنطلق اساسا من قواعد في أراضي دول أخرى ، أن تعمل لولا الدعم الكامل التي تقدمه لها قوات الولايات المتحدة الامريكية والقوى الرجعية والامبريالية الدولية التي لا تدخر جهدا في تمويل الثورة المضادة في افغانستان . وتحقيقا لهذه الأهداف ، انفتحت مئات الملايين من الدولارات على البيانات المثيرة التي تبثها محطات اذاعة تشن حملة دعائية مكثفة على افغانستان . فتلك القوى جاهدة في القضاء على الحكومة الثورية في افغانستان وعلى جميع مكاسب الثورة ، وهي جاهدة في تحقيق هدف استراتيجي أوسع ، هو زعزعة الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، عملا على ترسيخ وجودها العسكري في منطقة الخليج الفارسي التي أظنت منطقة من مناطق ما يسمى بالمصالح الحيوية .

وفيما يتعلق بوجود فصائل عسكرية سوفياتية محدودة في افغانستان ، نود أن نذكر مرة اخرى هنا ان تلك الفصائل موجودة في افغانستان بناء على طلب حكومة ذلك البلد تنفيذاً لمعاهدة ١٩٧٨ الخاصة بالصدافة وحسن الجوار والتعاون وقد أكد أكثر من مرة

طى ان المساعدة العسكرية السوفياتية موقوتة ومحدودة . فالأمر متعلق هنا بتدابير دفاعية ضرورية تتخذ في حالات الطوارئ .

ونحن في تشيكوسلوفاكيا نحترم كثيرا الجهود التي يبذلها العمال الأفغان لتعزيز وحماية انجازاتهم الثورية ، واستقلال وسيادة ووحدة أراضي بلدهم في مواجهة الهجمات العدوانية للامبريالية والرجعية المحلية والخارجية . ونقدر كثيرا النتائج التي حققها الشعب الافغاني بقيادة الحزب الديمقراطي الشعبي ، بتأييد من الاتحاد السوفياتي وبلدان المجتمع الاشتراكي والقوى التقدمية في العالم كله والتعاون معها .

ونحن مقتنعون بأن امكانية التسوية السلمية للحالة في افغانستان قائمة . وينبني هذا الاعتقاد على المقترحات التي قدمتها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في ايار/مايو ١٩٨٠ وفي آب/أغسطس ١٩٨١ . ومضمون تلك المقترحات معروف تماما . فالتسوية السياسية يجب ، قبل كل شيء ، أن تضع حدا للتدخل العسكري ولأى شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وتوفير الظروف التي تكفل عدم حدوث أى تدخل . وسيؤدي ذلك الى تعزيز الاستقرار والسلم في منطقة جنوب شرقي آسيا بأكملها . ونحن نرحب باستمرار المفاوضات بين أفغانستان وباكستان من طريق المساعي الحميدة للممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة السيد ديبينغوكورد وفيز .

وسوف يضيغ هباء أمل الامبرياليين الامريكيين في فرض ارادتهم على الشعب الافغاني أو أى شعب آخر . وبالرغم من ان التدخلات الأجنبية والحرب غير المعلنة تتسبب في محنة ثقيلة لافغانستان ، فان هذه الجمهورية تزداد قوة وعمل شعبها بحزم واصرار على بناء حياة جديدة . وكل ما أنجز بالفعل ، وما يجرى انجازه الآن ، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، يتفق مع المصالح الحيوية للاغلبية العظمى من السكان في جمهورية افغانستان الديمقراطية .

لهذا السبب تلقى سياسة حكومة افغانستان تأييدا متزايدا من القطاعات العريضة من السكان . ولقد حان الوقت للتخلي عن الوهم بأنه يمكن وقف هذا التطور التاريخي . فالعملية الثورية في افغانستان لا رجعة فيها ، ولشعب الافغانى اصدقاؤه مخلصون وأى محاولة تبذل للتعامل مع افغانستان من موقع القوة محاولة غير رشيدة على الاطلاق ، فهناك

طريق واحد هو طريق المفاوضات والتسوية السلمية . ومع ذلك ، فان مشروع القرار المقدم للنظر فيه لا يخدم هذه العملية بأى حال من الأحوال . لذلك فاننا نعتبر مشروع القرار هذا غير مقبول وسوف نرفضه .

السيد خليل (مصر) : لقد أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة منذ

كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ حتى يومنا هذا خمس قرارات بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين وقد طالبت هذه القرارات جميعا بالمحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها كما أكدت حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي ودعت الى انسحاب القوات الأجنبية فوراً من أفغانستان كما طلبت من جميع الأطراف المعنية العمل على إيجاد تسوية سياسية للمشكلة الأفغانية وكلفت الأمين العام للأمم المتحدة ببذل مساهمة الحميدة من أجل التوصل الى هذه التسوية .

لقد حددت قرارات الامم المتحدة المقومات الرئيسية للحل السياسي العادل

والدائم للقضية الأفغانية ولا يزال المجتمع بأسره يتطلع الى اليوم الذي سيشهد نهاية معاناة الشعب الأفغاني بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضيه وتوقف التدخل في شؤونه الداخلية واستعادته لحقوقه المشروعة وعودة اللاجئين من أبناء هذا الشعب الى ديارهم داخل وطنهم .

ولقد كانت مصر من بين أوائل الدول التي وقفت الى جانب قضية الشعب الأفغاني

وذلك انطلاقاً من ايمانها وتسكها بقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الامم المتحدة وبعناد حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي التي تحظر جميعاً التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتكفل للشعب الحق في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

وقد أكدت مصر موقفها هذا من خلال مواقفها المؤيدة لكافة قرارات الامم المتحدة

الصادرة في هذا الشأن وكذلك مقررات حركة عدم الانحياز وقرارات المؤتمر الاسلامي ونعاود اليوم المطالبة بتطبيقها من أجل تحقيق التسوية العادلة للقضية الأفغانية .

ان مصر تؤكد مرة أخرى مجددا تضامنها مع شعب أفغانستان الشقيق في نضاله الشرعي من أجل استرداد حقوقه الثابتة . كما ترفض الادعاء بأن مشكلة افغانستان هي مشكلة داخلية لا يحق للأمم المتحدة اقام نفسها فيها ، فالمشكلة الافغانية كما نعلم جميعا هي مشكلة شعب تعرضت بلاده للتدخل العسكري من جانب قوة مظمى كما أن النتائج السياسية السلبية لهذا التدخل ما زالت شواهد طى ما تشككه ، من تهديد للسلم والأمن الدوليين . هذا ولا يخفى ان استمرار صدور قرارات الجمعية العامة الخاصة بأفغانستان بهذه الاغلبية الساحقة لهو اصدق دليل على استمرار مزم وتمسك المجتمع الدولي برفض سياسة الامر الواقع التي فرضتها القوة العسكرية الاجنبية على الشعب الأفغاني الذى مازال يعاني مآسي انسانية في ظروف بالغة القسوة حولت الالاف من أبنائه الى لاجئين يعيشون في الدول المجاورة لوطنهم .

وان مصر في هذا الصدد تضم صوتها الى كثيرين غيرها في التعبير عن التقدير لموقف جمهورية باكستان الذى استمعنا بالاس الى بيان وزير خارجيتها السيد يعقوب خان . لقد اطلع وفد بلادى أيضا على تقرير السكرتير العام المقدم الينا فى الوثيقة A/39/513 ونحرص في هذا الصدد على أن نعرب من تأييدنا لما يبذله السكرتير العام من مساهمى دائبة من أجل الاسهام في ايجاد تسوية عادلة لمشكلة أفغانستان .

ان السكرتير العام وممثله الشخصي السيد ديبفوكورد وفيزلم يدخرا جهدا فى اتصالاتهما بكافة الاطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف المنشود . وينطلق تأييد مصر لهذه الجهود من ايمانها بأن اللجوء الى استخدام القوة انما يزيد المشاكل تعقيدا . لقد تضمن تقرير السكرتير العام عرضا وافيا لهذه الاتصالات التي نرجولها التوفيق في ازالة الخلافات القائمة ازاء كافة القضايا التي ما زالت معلقة .

ان مصر ترحب وتتطلع الى نتائج جولة المباحثات المرتقبة في شباط/فبراير ١٩٨٥ التي نأمل صادقين أن يكتب لها النجاح ، كما أنها تؤيد ماجاء في ختام تقرير السكرتير العام بشأن تذكير الاطراف بأن التسوية الشاملة هي أكثر الطرق فعالية لحل جميع القضايا التي أدت الى الحالة الراهنة ولا رساء الأساس الوطيد لعلاقات حسن الجوار بينهم جميعا .

لا يفوت مصر في هذا المجال أن تشير أيضا بالتقدير والعرفان الى الاسهام القيم الذي يقدمه المفوض السامي لشؤون اللاجئين بغية التخفيف من محنة اللاجئين الافغان . وناشد في هذا الصدد جميع الدول والمنظمات الدولية والوطنية الحكومية وغير الحكومية بالاستمرار في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين . ان مصر ، تأييدا منها للجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان ، تشارك اليوم مرة أخرى مع ٤٥ دولة في تبني مشروع القرار المقدم اليكم والمتضمن في الوثيقة A/39/L.11 والذي يشمل في تقديرنا عناصر ايجابية شاملة تمثل أساسا صالحا لحل هذه المشكلة .

السيد هيريرا كاسيريرز (هند وراس) (ترجمة شفوية من الاسبانية) : منذ

عام ١٩٨٠ ، ظلت هند وراس تعرب من قلقها ازاء الحالة في افغانستان والعواقب المترتبة عليها بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

وموقفنا في هذا الشأن معروف تماما لهذه المنظمة ، وقد أكدته مرة أخرى وزير خارجية هند وراس في ٩ تشرين الأول / أكتوبر في بيانه أمام الجمعية العامة .

وهذه المناسبة ، نشارك في المناقشة لأن ما يتعلق به الأمر الآن هو التطبيق العملي لأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وتطبيق هذه المبادئ لا يمكن أن يكون محل استثناء في أية مواجهة في أي مكان في العالم .

في البيانات السابقة المتعلقة بحالات مشابهة في مناطق جغرافية أخرى ، عبرت هند وراس عن رأيها بأنه مهما كانت الخلافات أو النزاعات التي تجرى المفاوضات بشأنها ، يجب السعي من أجل ايجاد حلول عادلة وشفرة ، والتخلي عن استخدام القوة ، واحلال الحوار المعقول محلها ووضع حد لاحتلال الأراضي والوجود غير الشرعي للقوات الاجنبية وعناصر الامن الاجنبية التي تضر بهوية الشعوب وتشكل اهانة لحقها المقدس في تقرير المصير . وقد أكدنا على أن المفاوضات كعنصر أساسي في العلاقات الدولية وكل اجراءات التسوية السلمية يجب أن تسود في أية حالات أو نزاعات أخرى لم تحل في كل مناطق العالم ، حتى يمكن التوصل الى حلول سلمية تحل بصورة نهائية محل امكانية استخدام القوة .

ولا يمكننا الا أن نتعاطف مع معاناة الشعب الافغاني ونهيد حقه في الحفاظ على هويته الوطنية وعدم انحيازه الدولي الذي اختاره بمشيئته .

ان حجم منظمات المقاومة الافغانية ، وكثافة عملها ونشاطها ضد القوات الاجنبية التي تحتل افغانستان ، وأعمال القمع التي تمارسها الدولة المحتلة ، قد أدت الى أكثر من ١٤٠ ألفا - من القتل ونزوح أكثر من ربع السكان . ولوقف هذه الكارثة المدمرة للحياة وهذا الاحتقار الكامل لحقوق شعب افغانستان وحرياته الاساسية ، من الضروري في هذا النزاع تحقيق الوفاق الوطني بين السلطات الوطنية ومنظمات المقاومة هذه لاستعادة الوحدة الداخلية اللازمة للحفاظ على استقلال افغانستان .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، من الملح البحث من حل سياسي تفاوضي بين كل الاطراف المعنية ، - قبل انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ، الذي نأمل أن يتحقق مما قريب - يعيد الاحترام ويسهل التطبيق الكامل لمبادئ ومعايير القانون الدولي ، مع توفير الضمانات الكافية بأن تحقق المفاوضات نتائج تفضي الى الحفاظ على سيادة وسلامة أراضي افغانستان واستقلالها السياسي وحريتها الداخلية والدولية وأمن الدول المجاورة .

ويتجلى في الاطار الجوهري لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية الاجراء
الديبلوماسية الذي ينفذه الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي حظيت اجراءاته البناءة
باستحسان المجتمع الدولي ، كما حظيت بذلك الجهود التي تبذلها البلدان المعنية
مباشرة في المنطقة بتعاونها مع اعلى مسؤول بهذه المنظمة من خلال مثله الشخصي .
لذلك نعتقد انه يجب تعزيز المواقف الايجابية في المفاوضات ، كالمواقف التي
ابدت في المحادثات الاستهلالية في شهر آب/اغسطس ١٩٨٤ وفي المحادثات المتوقع
اجراؤها في شهر شباط/فبراير ١٩٨٥ بغية ايجاد حل دائم عن طريق التسوية الشاملة
والفورية التي وصفها الامين العام بانها :

" اكثر الطرق فعالية لحل جميع القضايا التي افضت الى الحالة الراهنة ولارساء
الاساس الوطيد لعلاقات حسن الجوار في المنطقة " (A/39/513 ، الفقرة ٩)
ونحن ندرك من تجربتنا في هند وراس ان تدفق ملايين اللاجئين الأفغان على
اراضي الدول المجاورة ، ومعاناة اولئك اللاجئين وما يسببه ذلك من مشاكل اجتماعية
واقصادية هائلة بالنسبة لدول اللجوء الأول ، وفي هذه الحالة باكستان وايران ،
مسألة تبعث على الانزعاج .

وتعتقد هند وراس انه عندما تصبح الظروف ملائمة ينبغي تمكين اولئك اللاجئين
من العودة طوعية وبسرعة الى ديارهم ، بطريقة تكفل سلامتهم واحترام كرامتهم .
وفي الوقت نفسه ، لا يسعنا الا أن ننضم الى من أعربوا عن شكرهم لباكستان
حكومة وشعبا لما وفرت من مأوى وحماية الى ما وصف بأنه أضخم حشد من اللاجئين في
العالم . ونضم صوتنا ايضا الى النداء الموجه الى جميع الدول والمنظمات لمواصلة
تقديم المساعدة الانسانية للتخفيف من محنة اللاجئين الأفغان والأشخاص المشردين
حيثما وجدوا .

وكما قلنا في بياننا في الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، فان السلم والنتيجة
الملازمة له ، أي حق الشعوب في السلم ، من المبادئ والمثل العليا التي يجب
علينا تعزيزها باطراد في قلوبنا وعقولنا حتى تسود في كل أجزاء العالم .

لقد قال بالأمس ممثل عمان أن نفس مفهوم السلم ونتيجته التي ذكرناها آنفاً يمكن تطبيقها في أمريكا الوسطى وكمبوتشيا وأفغانستان وفي أي جزء من العالم لا تسود فيه هذه المبادئ .

وهند وراس تعتقد ذلك ايضاً ، ولذلك صوّتت لصالح القرارات المتعلقة بالسنة الدولية للسلم وعلان حق الشعوب في السلم ، ونحن اذ نفعل ذلك بشأن هذه المسألة ، نعتقد أنه لا ينبغي لأحد أن يتأثر بتعصب ايديولوجي أو افكار متحيزة حيث ان ما نسعى اليه سلم لا يتجزأ وعالمي النطاق ولا يلتزم به على اساس ايديولوجي . لذلك من المأمول ان يحظى مشروع القرار الحالي بتأييد كل من يتطلع الى السلم بوصفه حقاً للانسانية جمعاء .

وبالنظر الى جميع الاعتبارات الآنفه الذكر فقد أيدت هند وراس مشروع القرار A/39/L.11 بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمته)

شفوية عن الفرنسية : كم مرة استمعنا فيها في هذا المحفل الى وفود تدعي تكريس نفسها لمقاصد وأهداف الميثاق ؟ ومهما يكن من أمر ، فان هذه هي المرة الخامسة على التوالي التي تدرج فيها بعض الوفود ، لأسباب لا تخفيها ، هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة بالرغم من المعارضة الرسمية للطرف المعني بصورة رئيسية وهو جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولكن هل تدرك تلك الوفود انها ، بمضيها في هذا السبيل ترتكب عملاً صارخاً من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لبلد عضو وأنها ، بقيامها بذلك ، تنتهك احد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق التي تدعي أنها تواقفة للدفاع عنها ؟

وكثيراً ما أشير الى فقدان هيبة ومصداقية المنظمة وانعدام فعالية قراراتها ومقرراتها . ولكن كيف يمكننا ان نأمل في أن نرى هيبة الأمم المتحدة تتعزز وقراراتها تطبق على الوجه الصحيح اذا كان هؤلاء الذين يشكون من ذلك من أكثر الناس تحملاً لتأييد مسألة تمثل ، بطبيعتها ، انتهاكاً للمبادئ الأساسية للميثاق ؟

ان من شوهوا سمعة جمهورية افغانستان الديمقراطية قد لجأوا الى شتى الحجج ، وكل حجة أوهى من سابقتها ، لتبرير تدخلهم في الشؤون الداخلية لذلك البلد .

ويأتي على رأس تلك الحجج التدخل السوفياتي المسلح المزعوم . لقد أوضح ممثل افغانستان في العديد من المناسبات حقيقة الحالة في بلده التي بلغت أوجها بانتصار الثورة الديمقراطية الوطنية في نيسان / ابريل ١٩٧٨ وأوضح ايضا الظروف التي حملت حكومة بلاده على التماس مساعدة الاتحاد السوفياتي بموجب معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بين البلدين .

ان وفد بلادي يعتقد ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بوصفها صاحبة الأمر والنهي في بلادها ، لها الحق في أن تطلب مساعدة اي بلد صديق لحماية المكاسب الثورية لشعبها ، فضلا عن ذلك ، فان هذا الطلب يتماشى والمادة ٥١ من الميثاق .

ومن سوء الحظ ان هؤلاء الذين شوهوا سمعة جمهورية افغانستان الديمقراطية يرفضون التمييز بين الأسباب والنتائج المترتبة على وجود القوات العسكرية السوفياتية في افغانستان . وعلاوة على ذلك ، يزعمون أن الوجود العسكري ينتهك استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ويمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة . وحسبي ان القى نظرة عابرة على السجل التاريخي لاتبين من أين يأتي الخطر الذي يتهدد استقلال افغانستان . ففي حقيقة الأمر ، ان هناك دولة امبريالية ظلت تحاول ، منذ القرن التاسع عشر ، في مناسبات عدة ، اخضاع ذلك البلد ، تأمينا لمكاسبها الاستعمارية في الهند . وفي عام ١٩١٨ سعت الى تحويله الى نقطة انطلاق لشن عدوانها على روسيا السوفياتية . وبعد الحرب العالمية الثانية ايضا ، وبعد عام ١٩٥٥ ، على وجه الخصوص ، أي ابان توقيع حلف بغداد الذي أنشأ منظمة الحلف المركزي ، حاولت الدول الامبريالية ان تفرض على افغانستان موقفا مؤيدا للامبريالية لاجبارها على الالتصاق بتلك الكتلة العسكرية . وتحقيقا لهذه الغاية ،

استخدمت كل الطرق والوسائل الممكنة ، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية . وكانت روسيا السوفياتية أول دولة تعترف باستقلال افغانستان وسيادتها ؛ وكانت روسيا السوفياتية ايضا هي التي ساعدتها عدة مرات على الافلات من قبضة الامبرالية الخانقة والحفاظ على حيادها الفعال .

وبالتالي فانه من دواعي السخرية ان تحاول الآن نفس الدول التي حاولت في وقت ما اخضاع ذلك البلد ، هي وبعض من حلفائها ، تنصيب أنفسها بوصفها المدافع الغيور عن استقلال ذلك البلد السياسي وسيادته وطابعه غير المنحاز ، وهي صفات ظلت أفغانستان متمتعة بها ولم تفقدها .

وبنفس الطريقة ، لا يشكل الوجود العسكري السوفياتي أى تهديد للسلم والأمن في المنطقة بحال من الأحوال . ولا شك أن الأنظمة الرجعية في المنطقة تخشى أن تمتد الثورة الأفغانية ، كالزيت الزلق ، الى بلدانها حيث توجد قوى ديمقراطية وتقدمية سئمت الفساد والاستغلال والرجعية التي تتسبب في انحطاط مجتمعاتها ، باتت مستعدة للانفجار في أول فرصة . لذلك السبب ، انضمت الى هذه المجموعة من قوى الامبريالية والرجعية الدولية ، تلك الأنظمة المولعة بالقاء اللوم على " الخطر السوفياتي " لـصرف أنظار القوى الديمقراطية والتقدمية .

ان الخطر الحقيقي الذي تواجهه بلدان المنطقة يتمثل في تدخل الامبريالية والرجعية الدولية في الشؤون الداخلية لتلك البلدان ، ذلك التدخل الذي يسعى الى جر تلك البلدان الى الحملة العالمية المناهضة للشيوعية والى زيادة حدة التوتر الدولي الذي لا طائل منه سوى اشعال نيران سباق التسلح .

ولعلنا نسأل لماذا تنتقد بعض البلدان الوجود السوفياتي في أفغانستان بينما تلتزم الصمت ازاء تواجد قوات الولايات المتحدة في بعض بلدان أوروبا الغربية ، ذلك الوجود الذي ما فتئ مستمرًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من عدم تعرض تلك البلدان لأى تهديد .

وتطالب تلك البلدان كذلك بإعمال الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير . بيد أن الشعب الأفغاني قد مارس فعلا حقه في تقرير المصير بتحرير نفسه من النظام القديم وبانشاء نظام تقدمي يقوم على الديمقراطية . ان الثورة تصنعها الشعوب المقهورة المستغلة فهي ليست سلعة يمكن تصديرها . وبالمثل ، فان الاشتراكية ليست نظاما سياسيا يفرض من الخارج ؛ إلا أن البلدان الاشتراكية تقع على عواتقها مسؤولية أممية بحماية أصدقائها عندما يطلبون منها ذلك .

ان الامبريالية والرجعية الدولية لا يمكنهما هضم حقيقة أن انتصار ثورة نيسان /ابريل الوطنية الديمقراطية قد وجه ضربة قاسية الى سياسة التوسع والهيمنة التي ينتهجانها. وهما ، لهذا السبب ، يشنان ، على نحو متزايد ، أعمالا تخريبية دموية تتخذ شكل حرب غير معلنة شبيهة بتلك التي يشنها امبرياليو الولايات المتحدة على نيكاراغوا الساندينية .

وكما في حالة نيكاراغوا ، فان الأفغان المعادين للثورة الذين تدربهم وتمولهم وتسليحهم وتطعمهم وكالة المخابرات الأمريكية وبعض أصدقائها الاسلاميين ، يهاجمون الأهداف المدنية ويقتلون الأطفال والنساء والمسنين ، ويدمرن المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي اقامتها الثورة لتحسين الظروف المعيشية للشعب .

كما أن قوى الامبريالية والرجعية الدولية تطالب بالانسحاب الفوري للقوات السوفياتية وذلك حتى تتمادى في أنشطتها التخريبية . ولا نظن أن هذا الطلب واقعي . وفي هذا الصدد ، قالت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرات عديدة ان هذه القوات ستسحب اذا ما انتهت الحرب غير المعلنة ضدها .

ويعود للطرفين المعنيين بصورة مباشرة أمر التوصل الى اتفاق في هذا الشأن . وتؤيد جمهورية لاوالديمقراطية الشعبية الجهود البناءة التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتسوية منازعاتها مع جيرانها بالطرق السلمية . كما يشي وفدى على جهود الأمين العام ومثله الخاص من أجل التوصل الى حل لهذه المشكلة ، ويناشد الطرفين المعنيين مباشرة ان يتعاونوا تعاونا تاما مع الممثل الشخصي للأمين العام ويتحليا بقدر أكبر من المرونة والواقعية .

ويرفض وفدى مشروع القرار A/39/L.11 نظرا لطابعه المنحاز وغير المتوازن وغير الواقعي . ولهذا السبب سيصوت وفدى معارضا لهذا المشروع .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت

خمسة أعوام منذ دخلت قوات الاتحاد السوفياتي أفغانستان . ووجود تلك القوات هناك أمر يرفضه الشعب الأفغاني بشدة . فأنشطتها في أفغانستان ما فتئت تجلب الموت والدمار .

ولا يقتصر الضرر على ذلك البلد التعس . فبسبب السياسة السوفياتية اضطر الملايين من أفراد الشعب الأفغاني الى الهروب الى باكستان وايران حيث يعيشون انتظارا لليوم الذى يعودون فيه الى وطنهم . ولا تزال أفغانستان جرحا متقيحا في جسم العالم .

ان آراء المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة قد عبّر عنها بوضوح ودون لبس . وقد ابلغت الحكومة الجديدة في نيوزيلندا وجهات نظرها للزعماء السوفيات في أول مناسبة . ان بلدنا احد البلدان الكثيرة التي صدمها عدم اكتراث الاتحاد السوفياتي بما تسبب فيه من معاناة انسانية .

كما نشعر بقلق عميق ازاء الآثار الأوسع لوجود القوات السوفياتية في أفغانستان . ان الأعمال لا الأقوال هي التي ينبغي أن تكون مقياس التزام أى بلد بالسلم والأمن الدوليين . لقد كان لاتخاذ الاتحاد السوفياتي قراره المشؤوم بالسير في هذا الطريق منذ خمس سنوات أثر ضار مباشر على المناخ العام للسلم . وهذا الأثر لم يتناقص على مر السنين ، بل على العكس ظل يؤدي الى مزيد من الريبة التي تعرقل التقدم . والفرصة متاحة للاتحاد السوفياتي في أفغانستان ليبين بالأفعال انه ملتزم حقا بايجاد مناخ يؤدي الي تخفيف حدة التوتر الدولي . ويعبّر تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان بوضوح عن الهدف الأساسي للأمم المتحدة في هذا السياق ، وهو انهاء معاناة الشعب الأفغاني . ونحن نقدر تقديرا عميقا جهود الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز من أجل بلوغ هذا الهدف . وكما يشير التقرير ، يعتبر ذلك الجهد الجاد الوحيد المبدول لايجاد أساس للتسوية السياسية التي نسلم جميعا بضرورة التوصل اليها . وتبين تصرفات الشعب الأفغاني أنه لن يستسلم ابدا للحكم المفروض في كابول . وينبغي للاتحاد السوفياتي ان يدرك انه لن يحقق اطلاقا اهدافه من خلال نصر عسكري . ومن المؤلم ان هذه الحقائق البسيطة لم تؤد الى احراز مزيد من التقدم صوب الحل السياسي .

وعلى عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة ابداء آرائه بوضوح وشدة . ويؤكد مشروع القرار المطروح علينا المبدأ الأساسي للميثاق بأن على الدول الأعضاء ان تمتنع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية . ومعظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، مثل نيوزيلندا ، بلدان صغيرة ، ومن المفهوم أن تعلق أهمية كبرى على هذا المبدأ من مبادئ الميثاق . فعندما تتعرض دولة منا للغزو نتيجة انتهاك واضح لهذا المبدأ ينتقص أمننا جميعا . ولا عجب في أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ظلت تعرب السنة تلو السنة عن عميق قلقها ازاء استمرار التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان . ويتيح مشروع القرار المطروح على الجمعية هذه الفرصة مرة أخرى . ونيوزيلندا تؤيده بقوة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥